



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

Issue No. 232 August 2020

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 232 - آب (أغسطس) 2020

التعاون الاقتصادي العربي الآسيوي

المزايا النسبية - الفرص الاستثمارية



- أثر تداعيات أزمة كورونا على صناعة اللوجستيات في الوطن العربي!
- تعافي تدريجي للاقتصاد الألماني وتوقعات بعودة النمو

- أزمة كوفيد.. انخفاض حاد في حركة التجارة وتحركات كبيرة في أسعار الصرف
- الاقتصاد السعودي: أداء نقدي ومصرفي جيد في 2020 رغم جائحة "كورونا"

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكولومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
INDEX AND FUNDS



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الرئيس الفخري
عدنان القصار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



عجلان بن عبد
العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



خالد محمد حنفي
الأمين العام



تعزير الحوكمة.. مدخل البلدان العربية لمكافحة الفساد ما بعد "كورونا"



ونظرا لأن التداعيات الاقتصادية تتشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة في قطاعات محددة، يتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.

وفي هذا السياق، فإنّ التقرير الأخير لمنظمة الشفافية الدولية الذي يتحدث عن الفساد العالمي، لا يطمئن الحكومات والشعوب في العالم وخاصة العربية منها، إذ ما زال الكثير منها يئنّ من غياب النزاهة السياسية في الأمور اليومية التي تهم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ممارسة البيروقراطية في الأعمال اليومية من ممارسة الرشى، الأمر الذي يشكّل تحدياً لتلك الدول ومؤسساتها. فالمنطقة العربية بحاجة إلى العمل الشفاف والمحاكمات العادلة للفاستين لتغيير واقع الحياة في المجتمعات من خلال تكثيف عمليات التدقيق والمراقبة وتعزيز المساءلة القانونية والشفافية في وسائل الإعلام. إذا فهي بحاجة إلى بناء مؤسسات شفافة في عملية الإفصاح عن الفساد، ومحاسبة الفاستين ومعاقبتهم، بجانب ضرورة نشر الوعي بين المواطنين العرب من أجل الحفاظ على الأموال العامة، وعدم التلاعب في القوانين والأسس والتشريعات.

وفي غضون الأعوام الثمانية الأخيرة لم تتمكن الكثير من دول العالم من تحسين مؤشراتها السنوية في مكافحة الفساد، حيث تأتي معظم الدول العربية الإفريقية في مقدمة الدول التي لم تتمكن من تحسين المؤشر العام لها. أخيراً نقول: إن الدول الغربية التي تتقدم في مؤشر مكافحة الفساد سنوياً، تلعب أدواراً سلبية تجاه بعض الدول العربية من خلال تمكين بعض الأحزاب والشخصيات من السيطرة على أوجه الحكم والتحكّم في القوانين والتشريعات الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الفتن والقتال والاضطرابات اليومية في تلك الدول، وهذا ما نراه اليوم على الصعيد العربي.

في الختام يأتي مرض كورونا كاختبار جديد لجميع دول العالم وخاصة العربية منها، لمعرفة مدى صحة السياسات والتشريعات والأنظمة التي تعمل بها من أجل الرقي بالإنسانية والبشرية التي أصبحت تعاني اليوم من هذه الآفة، كما تعاني من سياسات مسؤوليها. فهل العالم متوجه اليوم للقضاء على الفساد في مؤسساته كما يحاول جاهداً القضاء على فيروس كورونا؟

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

شكل الفساد مشكلة قبل أزمة "كوفيد 19"، ولكن جائحة كورونا زادت من أهمية تعزير الحوكمة لأسباب عديدة.

صحيح أنّ الحكومات حول العالم تقوم بدور أكبر في الاقتصاد من أجل مكافحة الجائحة ومدّ شرايين الحياة الاقتصادية

للأفراد والشركات. وهذا الدور الموسع ضروري ولكنه يؤدي أيضاً إلى زيادة فرص الفساد. ولضمان التأكيد من أن الأموال والإجراءات الموجهة لهذا الغرض تساعد الفئات الأشد احتياجاً إليها، تحتاج الحكومات ولا سيّما العربية إلى تقارير تتسم بالشفافية وحسن التوقيت، وإجراءات لاحقة للتدقيق والمساءلة، وتعاون وثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومع تدهور المائيات العامة، ينبغي للبلدان العربية أن تعمل على منع التهرب الضريبي وإهدار الأموال وضياعها بسبب الفساد في الإنفاق العام.

ولا شك أنّ الأزمات تختبر ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات، ويصبح السلوك الأخلاقي أكثر بروزاً عند ارتفاع الطلب على الخدمات الطبية كما يحدث اليوم. ويمكن أن يتسبب ظهور أدلة على الفساد في إضعاف قدرة البلد المعني على الاستجابة الفعالة للأزمة، مما يعمق الأثر الاقتصادي، ويهدد بفقدان التماسك السياسي والاجتماعي.

إن الحد من الفساد يتطلب تبنياً للإصلاحات من جانب الحكومات، وتعاوناً دولياً، وجهداً متضافراً مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينطوي ذلك أيضاً على إرادة سياسية ومثابرة في تنفيذ الإصلاحات على مدار شهور وسنوات.

وعلى هذا الصعيد تحتاج الأزمة إلى زيادة التركيز على الحوكمة في السنوات القادمة بسبب الأثار المدمرة للجائحة وتكاليفها على الأفراد والاقتصادات. فلا قبل للبلدان بفقدان موارد ثمينة في أفضل الأوقات، ولا قبل لها أبداً أن تفقدها أثناء الجائحة وبعدها. وإذا كان هناك وقت مناسب لإصلاحات مكافحة الفساد، فهذا الوقت هو الآن.

حنفي: إقامة منطقة
اقتصادية مشتركة بين مصر
واليونان لتعزيز مصالح البلدين
الحيوية



Web Panel Discussion "Greece – Egypt
Cooperation in Maritime, Port Industry,
July 21st 2020

With the



Sponsors:

CHIRODON



25

أزمة كوفيد.. انخفاض حاد في
حركة التجارة وتحركات كبيرة
في أسعار الصرف



22

الاقتصاد السعودي: أداء
نقدي ومصرفي جيد في
2020 رغم جائحة "كورونا"



19

التعاون الاقتصادي العربي
النسيوي: المزايا النسبية –
الفرص الاستثمارية



9

محتديات

- حنفي: إقامة منطقة اقتصادية مشتركة بين
مصر واليونان لتعزيز مصالح البلدين الحيوية 25
- الثورة الصناعية الرابعة تمثل مستقبل مجتمعنا 27

نشاط الاتحاد

- أثر تداعيات أزمة كورونا على صناعة اللوجستيات
في الوطن العربي 28

غرف مشتركة

- تعاقي تدريجي للاقتصاد الالهاني وتوقعات بعودة النمو 31

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

- التعاون الاقتصادي العربي النسيوي: المزايا النسبية –
الفرص الاستثمارية 9

اقتصاد عربي

- أداء قوي للاقتصاد السعودي في 2020 رغم "كورونا" 19

اقتصاد دولي

- أزمة كوفيد .. انخفاض حاد في حركة التجارة وتحركات
كبيرة في أسعار الصرف 22



العدد 232 - آب (أغسطس) 2020
Issue No. 232 August 2020

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شرف للطباعة والنشر

Reflections on Maritime
& Ports Cooperation
Prospects between Egypt
& Greece in face of
COVID-19 Implications



53

Corruption and
COVID-19



50

37

أخبار

- CORRUPTION: CORRUPTION AND COVID-19 50
- JOINT CHAMBER: REFLECTIONS ON MARITIME & PORTS COOPERATION PROSPECTS BETWEEN EGYPT & GREECE IN FACE OF COVID-19 IMPLICATIONS 53
- JOINT CHAMBER: AACC RECEIVES WORLD-RENOWNED 59

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

التعاون الاقتصادي العربي الآسيوي المزايا النسبية – الفرص الاستثمارية

إعداد: نبيل محمد دويدار

إشراف: اتحاد الغرف العربية



يمتد الوطن العربي عبر قارتي آسيا وأفريقيا، وتتبع الأهمية الاقتصادية لدول الوطن العربي من خلال العديد من العوامل منها على سبيل المثال: الثروات الطبيعية، مصادر الطاقة العضوية وأهمها النفط، وقد ترجع الأهمية الاقتصادية الى الموقع الجغرافي كموقع جمهورية مصر العربية في قلب الوطن العربي الذي أكسبها ثقل استراتيجي واقتصادي في تنفيذ العمليات التجارية بين آسيا وأفريقيا الى جانب توافر المواد الخام ومصادر الطاقة التي تشكل النسبة الكبرى من احتياجات الدول الصناعية.

ومن هنا يتضح أن الوطن العربي يتمتع بالعديد من المزايا النسبية التي يمكن اعتبارها بمثابة ركائز أولية للتعاون الاقتصادي العربي الآسيوي، ولا شك أن من أهم عوامل نجاح التعاون الاقتصادي بشكل عام يتمثل في وجود نظام النقل بوسائطه المتعددة باعتباره الرابط بين الدول وبعضها والمحرك لسلاسل الامداد بما يسمح بانسياب حركة البضائع لإتمام وتسهيل عمليات التبادل التجاري المختلفة.

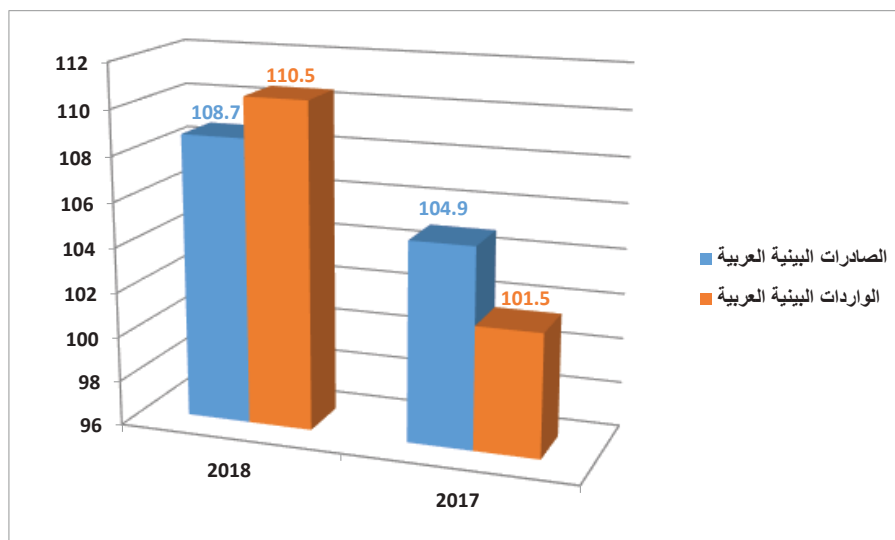
أولاً - أداء التجارة الخارجية العربية عام 2018

التجارة الخارجية البينية العربية

القيمة بالمليار دولار

التغير %	المقارن 2017	2018	البيان
3.6	104.9	108.7	الصادرات البينية العربية
8.9	101.5	110.5	الواردات البينية العربية

وكما تظهر من الشكل التالي: في عام 2018 بالمقارنة بعام 2017 ويشير التطور الإيجابي للصادرات والواردات الى العديد من العوامل الاقتصادية منها حجم يتضح من التحليل السابق النمو في حركة التجارة بين الدول العربية الطلب، أسعار النفط، أسعار الصرف.



مساهمة التجارة البينية العربية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية في عام 2018

2017	2018	البيان
11%	9.9%	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
12.5%	13.4%	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

يتضح من الجدول السابق انخفاض مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية في عام 2018 بالمقارنة بالعام السابق، وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية للدول بشكل منفرد في إجمالي التجارة السلعية فتعتبر كل من لبنان والسودان والأردن ومصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية وذلك وفقاً لإحصائيات صندوق النقد العربي.

مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية

نسبة المساهمة في إجمالي الواردات %		نسبة المساهمة في إجمالي الصادرات %		التجمعات العربية
2017	2018	2017	2018	
13.7	13.1	16	14	منطقة التجارة الحرة العربية تشمل كل الدول العربية باستثناء (جيبوتي / الصومال / جزر القمر / موريتانيا)
10.2	11.7	1.3	1.2	مجلس التعاون لدول الخليج
2	2	2.2	2.3	اتحاد دول المغرب العربي
1.2	1.4	1.3	0.5	دول اتفاقية أغادير

يتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الصادرات البينية للتجمعات العربية في عام 2018 لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير، وارتفاعها بشكل طفيف بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي، وبالنسبة لمساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات للتجمعات العربية فقد انخفضت بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة العربية واحتفظت بالثبات بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي واتجهت نحو الصعود بالنسبة لكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير.

ثانياً: أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في آسيا

أهم الشركاء التجاريين في آسيا		الدولة
الاستيراد	التصدير	
الصين/السعودية/اليابان/الهند	الهند/السعودية/اليابان/كوريا الجنوبية	جمهورية مصر العربية
الصين / الهند/اليابان	الهند / ايران / اليابان /الصين	الامارات العربية المتحدة
الصين/ الامارات	الصين/ اليابان/ الهند	السعودية
الصين/ الامارات	الصين/كوريا الجنوبية	ليبيا
السعودية/ الصين/ كوريا الجنوبية	الهند/العراق/ السعودية	الأردن
الصين / اليابان	الهند / ايران	تونس
الصين/ السعودية	الهند/ باكستان/ سنغافورة	المغرب
الصين / اليابان/كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية / الهند / اليابان	الجزائر
الصين/السعودية/الهند	الصين / اليابان / الامارات	السودان
الصين/ الامارات	الصين/ الهند /كوريا الجنوبية	العراق
الصين/اليابان/الكويت	الامارات/السعودية/العراق	لبنان
الامارات/ الصين / السعودية	الصين/ السعودية/ سلطنة عمان	اليمن
الصين / السعودية / كوريا الجنوبية	السعودية / الأردن/ الكويت	سوريا
الصين / اليابان / السعودية/الهند	الامارات/ الهند / السعودية/باكستان/ أندونيسيا	الكويت
الامارات/ اليابان / كوريا الجنوبية /الصين/الهند	الصين / اليابان / كوريا الجنوبية / تايلاند	سلطنة عمان
الامارات/ الصين/ الهند	الامارات/ سلطنة عمان/ السعودية	الصومال
السعودية/ الصين	السعودية / الامارات	البحرين
السعودية/ الصين / الهند/ أندونيسيا	السعودية / الهند	جيبوتي
تايلاند/ اليابان/ الصين	الصين/ اليابان	موريتانيا
الامارات/ الصين/باكستان	الهند/ أندونيسيا	جزر القمر
اليابان/ الصين / كوريا الجنوبية	اليابان/كوريا الجنوبية /سنغافورة/ الهند / تايلاند/ الصين	قطر

Source: WTO/world bank

- حرية انتقال عوامل الانتاج.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتطوير المشروعات الصناعية.

ومن هذا المنطلق يمكن اعداد تحليل SWOT للتجارة العربية في آسيا:

يتضح من التحليل السابق وجود درجة من التواجد العربي في الأسواق الآسيوية المتقدمة والنامية من خلال تنفيذ عمليات التبادل التجاري، والعكس بالنسبة للأسواق العربية مما يشير الى توافر عنصر الاعتمادية اللازم لتحقيق التكامل الاقتصادي بهدف زيادة وتدعيم القدرات الاقتصادية للجانبين الى جانب العديد من الأمور الهامة منها عل سبيل المثال:

نقاط الضعف

- انخفاض الأنشطة الصناعية
- انخفاض الاعتماد على نظم التجارة الإلكترونية

نقاط القوة

- توافر مصادر الطاقة
- التجمعات العربية
- توافر المواد الخام
- توافر الحاصلات الزراعية

التحديات

- مصادر الطاقة البديلة
- المنافسة من الدول الزراعية الأوروبية
- التكتلات الاقتصادية

الفرص

- فتح أسواق للمواد الخام في الدول النامية
- الاستثمار المباشر في المشروعات الصناعية



ثالثاً: أداء التجارة الخارجية للوطن العربي وأهم الدول الآسيوية في عام 2018
قيمة الصادرات في مقابل الواردات

القيمة بالمليون دولار

الواردات	الصادرات	الدولة
83900	35200	مصر
245000	388000	الإمارات
136000	263000	السعودية
12800	28000	ليبيا
22300	8280	الأردن
20200	15200	تونس
48300	33700	المغرب
43300	37900	الجزائر
7500	4000	السودان
43100	87400	العراق
21000	3600	لبنان
8640	1530	اليمن
6210	695	سوريا
34000	63600	الكويت
33500	41100	عمان
3340	483	الصومال
20200	12700	البحرين
5500	98	جيبوتي
3070	2560	موريتانيا
365	102	جزر القمر
34700	69000	قطر
653000	713000	اليابان
1610000	2600000	الصين
492000	326000	الهند
509000	617000	كوريا الجنوبية

263000	357000	تايبان
371000	411000	سنغافورة
634000	127000	هونج كونج
212000	270000	ماليزيا
180000	197000	أندونيسيا
253000	274000	فيتنام

Source: world bank/global edge

والاختناقات الاقتصادية.

• الاعتماد على المزايا النسبية وضعف النواحي الابتكارية لبناء ميزة تنافسية.

• القيود الادارية والمالية فيما يتعلق بالنواحي الجمركية والتحويلات المالية الالكترونية.

مقترحات تنمية التعاون الاقتصادي العربي

الآسيوي:

• اتساع نطاق الأعمال عن طريق تنويع الاستثمارات واستغلال الامكانيات الاقتصادية بفتح مجالات جديدة في أسواق الدول المختلفة.

• جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية لدفع عجلة الانتاج وتبنى سياسة الانتاج من أجل التصدير.

• توحيد الانظمة الاقتصادية والجمركية والمالية للدول العربية.

• زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار فيما يتعلق بالحوافز والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية.

رابعاً - مثال على جمهورية مصر العربية

يتضح أن هناك تواجداً للسلع المصرية في أسواق دول الوطن

ويتضح من الجدول السابق التفوق الملحوظ للصادرات

الصينية، وأنها الشريك التجاري الرئيسي لكل من الوطن العربي والبلدان الآسيوية، وهو ما يفسر حجم الطلب المتزايد على البضائع الصينية من مختلف الدول ويعكس في ذات الوقت التحدي الذي تواجهه غالبية الدول أمام السلع الصينية لما تحتويه من ميزات تنافسية تتعلق باعتبارات سعرية أو مستوى جودة معين، و على الجانب الآخر يستمر الوطن العربي في الامداد بمصادر الطاقة والمواد الأولية التي تمثل المزايا النسبية لغالبية الدول العربية والجانب الأكبر من احتياجات الدول الصناعية والمتقدمة. يتضح من التحليل المعمق اعتماد الدول الآسيوية الصناعية في غالبية وارداتها على الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالنفط ومشتقاته، وتتقارب الدول العربية الى حد كبير في الهيكل السلعي للصادرات والواردات.

وبشكل عام يوجد عدد من المعوقات أمام التجارة العربية

في آسيا منها ما يلي:

• تشابه الهياكل الاقتصادية لغالبية الدول العربية واعتمادها على نوعيات محددة من السلع.

• التفاوت في درجات النمو الاقتصادي للدول العربية واختلاف التشريعات التجارية وصعوبة اتخاذ القرارات المشتركة.

• التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية والمتقدمة.

• اهدار نسبة من الموارد المتاحة نتيجة الاختلالات الهيكلية



مقربة من ساحل البحر الأحمر والذي يعد معبراً رئيسياً لحركة التجارة البحرية العالمية وبنسبة تزيد عن 13% مما يجعل منها إحدى المنصات الرئيسية لحركة التجارة بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، وعلى مساحة 2.378.085م²، إضافة إلى مسطحات قابلة للتطوير تزيد عن 1.382748م² في مرحلتها الأولى.

المميزات:

- فتح آفاق جديدة للفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة.
- توفير خدمات لوجستية متكاملة ومتطورة.
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص
- زيادة حركة التبادل التجاري عن طريق تقديم تسهيلات تجارية ومنطقة إيداع جمركية وإعادة تصدير.
- المساعدة على تحقيق الفعالية في تقليل تكاليف الشحن وتحسين الانتاجية وزيادة الموثوقية والتسليم في المواعيد المحددة.
- رفع جودة الخدمات وزيادة جذب فرص استثمارية للقطاع اللوجستي.
- المساهمة في الحد من الانبعاثات البيئية وتقليل الازدحام وكذلك

العربي الآسيوية والأفريقية ويتبين بشكل واضح ارتفاع قيمة الصادرات المصرية بنسب متفاوتة لدول التجمعات العربية مما يشير الى وجود حجم من الطلب المتنامي على المنتجات المصرية من جانب التجمعات العربية لكل من دول المغرب العربي ودول اتفاقية أعاير.

كذلك يتضح ارتفاع حجم الطلب بنسبة كبيرة على المنتجات الصينية تليها المنتجات الهندية ثم الكورية الجنوبية واليابان وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتتمثل غالبية تلك المنتجات في السلع والمعدات الصناعية المختلفة، وعلى الجانب الآخر تتمثل أهم الصادرات المصرية في المواد الخام ومصادر الطاقة والغاز الطبيعي المسال والمحاصيل الزراعية الأمر الذي يعكس المزايا النسبية في انتاج وتصدير تلك السلع.

خامساً: بعض الفرص الاستثمارية في الدول العربية

أ. المملكة العربية السعودية

منطقة الخمرة (Khomra) أكبر منطقة لوجيستية في المملكة وهي منطقة لوجستية عصرية توفر تسهيلات تجارية ومنطقة إيداع جمركية (Zone Bonded) وإعادة تصدير، حيث تقع على

• صناعات الحديد والصلب والاسمنت والمعادن الأخرى

خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة للقطاع خلال المراحل الأولى من المشروع.

ج. مملكة البحرين: منطقة البحرين اللوجستية

المميزات

- الموقع الجغرافي في قلب الخليج العربي مما يسهل الوصول الى دول مجلس التعاون الخليجي
- منطقة معفاة من الضريبة.

مجالات العمل الأساسية

- لوجيستيات الطرف الثالث وخدمات الشحن البحري والبري والجوي.

• أنشطة التخزين والتوزيع الإقليمي.

- أنشطة القيمة المضافة: تجميع المكونات، التعبئة والتغليف، وضع العلامات، أنشطة التصنيع الخفيفة.

سادساً: الفرص الاستثمارية في جهورية هصر العربية في مجال النقل واللوجستيات

أ. ميناء شرق بورسعيد

مشروع ادارة وتشغيل محطة الحاويات الثانية CT2 بشرق بورسعيد

مواصفات المحطة:

طول الرصيف: 1200 متر.
المساحة الاجمالية: 660 ألف متر.

ب. ميناء دمياط

محطة الحاويات الجديدة بدمياط (والتي من المتوقع طرحها من جانب هيئة ميناء دمياط)

مؤهلات التقديم: (آخر موعد لاستلام العروض الاستثمارية 2020/12/1)

- تقديم ملف تعريفى بالشركة المتقدمة يشمل عدد المنشآت (المملوكة والمدارة) وتفاصيل الأعمال اللوجستية (إن وجدت)، والتواجد على المستوى الإقليمي والدولي.

• عدد 10 سنوات خبرة في مجال ذي صلة كحد أدنى.

- انجاز مشاريع ذات صلة تم تنفيذها بنجاح مشابهة لحجم التطوير المقترح، مع توضيح دور الشركة في التطوير والعمليات التشغيلية.

• في حالة الشراكة مع جهات أخرى، يُرجى تقديم الملفات التعريفية للشركاء، وتسليط الضوء على خبراتهم في مشاريع مماثلة (يُطلب 10 سنوات من الخبرة كحد أدنى في مجال ذي صلة).

- تقديم بيانات الدخل المدققة والتدفق المالي وصافي قيمة الشركة والأموال النقدية المتاحة، عن السنوات الثلاث الماضية.

ب. سلطنة عمان

المنطقة الحرة الصناعية واللوجستية بميناء صحار (Sohar) العماني

المساحة: 2200 هكتار (يوجد 50 هكتار بالفعل تم اشغالها)

الصناعات المحتملة

- اصلاح السفن
- تموين السفن
- الأغذية
- الصناعات التجميعية

مواصفات المحطة:

المصدرين والمستوردين المصريين في النطاق الجغرافي للمشروع.

سابعاً: النتائج والتوصيات

أ. النتائج

- الصين أهم شريك تجاري للدول العربية والآسيوية.
- الدول العربية لديها مزايا نسبية في إنتاج وتصدير المواد الخام ومصادر الطاقة.
- الدول الآسيوية تعتمد على المزايا التنافسية في بناء العلاقات الاقتصادية.
- يوجد نوع من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية والآسيوية وهو حجر الأساس لبناء التعاون الاقتصادي.
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من شأنه تنمية التعاون الاقتصادي العربي الآسيوي.

ب. التوصيات

- ضرورة التوجه نحو بناء المزايا التنافسية لإقامة العلاقات الاقتصادية الناجحة.
- الاستفادة من الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية للدول العربية في جذب الاستثمارات وتطوير قواعد الانتاج والاتجاه للتصنيع بما يحقق اقتصاديات الحجم وزيادة التجارة.
- إلغاء القيود على التحويلات المالية والإجراءات المالية والمصرفية المرتبطة بالتجارة البنينية.
- تشجيع إقامة آليات التجارة الإلكترونية من خلال وضع التشريعات المناسبة لذلك.
- إنشاء خطوط بحرية لنقل السلع والحاويات، عابرة للبلدان العربية من أجل تخفيض تكلفة النقل البحري.

الطاقة القصوى للمحطة: 4.5 مليون حاوية

طول الأرصفة: 2000 متر

الساحات الخلفية: 910 ألف متر

عمق الرصيف 18 متر

ج. مقترحات الاستثمار في محطات الحاويات الواعدة

- الشراكة مع الشركة القابضة للنقل البحري والبري مع الدول العربية ذات الخطط الطموحة لإدارة محطات الحاويات الواعدة في أفريقيا مثل (كينيا / موريتانيا / موزمبيق... وخلافه) أو دول إعادة الأعمار العربية (مثل سوريا، العراق، ليبيا).
- إن مشروع جسور الذي تنفذه الشركة القابضة حالياً يعد أحد العوامل الداعمة لفكرة إقامة محطات حاويات في أفريقيا لاستكمال المنظومة اللوجيستية في حالة اكتمال عمل مشروع جسور على النحو المخطط له.

- ضرورة استناد رؤية الشركة القابضة على ادارة الموانئ وليس الاكتفاء بالنقل والتداول فقط لاسيما في ظل توافر الخبرات الفنية والبشرية لدى الشركات التابعة للشركة القابضة.

- ضرورة اقتناص الفرص الحالية للدول التي لديها خطط نمو للقارة الافريقية وبخاصة في مجال تطوير الموانئ وأيضاً الدول التي سيكون لها خطط اعمار بعد تحقيق الاستقرار السياسي لها.

مشروع الميناء الجاف بمدينة دمياط

مساحة المشروع: 14.5 فدان

الموقع: مدينة دمياط الجديدة

- مشروع إنشاء وتشغيل وإدارة الميناء الجاف بمدينة دمياط الجديدة من خلال تحالف يضم الشركة القابضة للنقل البحري والبري وشركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع وجرى اعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع وذلك تمهيداً للبدء في اتخاذ الاجراءات التنفيذية للمشروع الذي سيكون له الاثر في خدمة

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



www.business.ghorfa.de

www.health.ghorfa.de

www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma*

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-101178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

الاقتصاد السعودي يحقق تطورات إيجابية في 2019 أداء نقدي ومصرفي جيّد في 2020 رغم جائحة "كورونا"



كشفت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، عن تحقيق الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية في معظم قطاعاته خلال عام 2019، مضيفاً أن المؤشرات النقدية والمصرفية مستمرة في تسجيل أداء جيد خلال العام الجاري على الرغم من أزمة جائحة كورونا.

ونما الاقتصاد السعودي خلال عام 2019 بدعم من القطاع غير النفطي الذي حقق تطورات إيجابية، على الرغم من التراجع الملحوظ في القطاع النفطي نظراً للالتزام المملكة باتفاقية "أوبك+" التي تهدف إلى تحقيق استقرار السوق النفطية. وفي ما يتعلق بالعام الجاري 2020، أظهر التقرير تحقيق عرض النقود خلال يونيو (حزيران) ارتفاعاً سنوياً نسبته 9.0 في المئة ليبلغ نحو 2052 مليار ريال، ونمت أيضاً الودائع المصرفية بمعدل 9.0 في المائة لتبلغ نحو 1843 مليار ريال، فيما ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص 13.2 في المائة ليبلغ نحو 1610 مليارات ريال.

إلى تحقيق قفزات تنموية وإيجاد حلول مستدامة لزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل في المملكة، وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو المستدام للاقتصاد المحلي، وذلك بهدف رفع كفاءة الاقتصاد المحلي، وتنويع قاعدته الإنتاجية من خلال تفعيل دور القطاع الخاص كشريك رئيس في "رؤية المملكة"، إضافة إلى تقييم برامج رؤية المملكة 2030 ومراجعتها بشكل دوري.

وبحسب التقرير، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً نسبته 0.3 في المائة خلال العام الماضي بدعم من القطاع

بحسب تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي استفاد اقتصاد المملكة من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة خلال الأعوام السابقة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030، حيث أظهر الاقتصاد المحلي مرونة في امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة تذبذب أسعار النفط، وذلك بفضل استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية ودعم برامج رؤية المملكة 2030 التي أسهمت في تحييد آثار تلك الصدمات.

وبيّن أن الحكومة أقرت خلال 2019 عدداً من القرارات الهادفة



أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وتطبيق أحدث الأنظمة في إدارة المخاطر وقياس الأداء الاستثماري؛ وهو ما أسهم في تعزيز مركزها المالي.

ووفقاً للتقرير تستمر المؤسسة في الرقابة والإشراف على النظام المصرفي وضمان سلامته من خلال الإشراف الفعال على القطاع المالي لتعزيز الثقة وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة، حيث بلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 2019 نحو 19.4 في المائة.

وبلغت نسبة تغطية السيولة نحو 198 في المئة، بينما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر نحو 130 في المئة. وتشير هذه المؤشرات إلى متانة النظام المصرفي السعودي وتمتعه بمستويات سيولة مطمئنة. ويشير التقرير كذلك إلى جهود المؤسسة في تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات الحديثة وإدارتها والرقابة عليها وفق أفضل الممارسات الدولية المتاحة في هذا المجال.

مواجهة التحديات العالمية

وأظهرت الإحصاءات ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2019 24.7 في المائة، وارتفاع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع في عام 2019، 56.5 في المائة. إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع خلال عام 2019، 22.8 في المائة لتبلغ 285.3 مليار ريال.

وأعلنت المؤسسة عن استمرار مساعيها في تحقيق المهام المنوطة بها على نحو ينسجم مع متطلبات الاقتصاد السعودي لمواجهة التحديات العالمية وتحقيق رؤية المملكة 2030، ومن ذلك تعزيز الشمول المالي، وتطوير البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المصرفية الإسلامية، ودعم التمويل العقاري، مع تطبيق الرقابة الفعالة بما يحافظ على استقرار القطاع المالي. وذلك علاوة على جهود المؤسسة بالشراكة مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية في تنفيذ مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى بناء قطاع مالي متطور وفاعل لدعم نمو الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي وتعميقها.

غير النفط الذي حقق تطورات إيجابية وسجل نمو نسبته 3.3 في المائة، ويأتي ذلك على الرغم من التراجع الملحوظ في القطاع النفطي 3.6 في المائة.

فيما سجل القطاع الخاص نمو 3.8 في المائة خلال عام 2019، مقارنة بنمو نسبته 1.9 في المائة في العام السابق. وقد سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك انخفاضا نسبته 2.1 في المائة في عام 2019، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المائة في العام السابق.

ومن ناحية القطاع الخارجي، تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 186.9 مليار ريال خلال عام 2019، يمثل ما نسبته 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

المالية العامة

على صعيد المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة الفعلية في عام 2019 بنسبة 2.3 في المائة، في حين تراجع عجز الميزانية العامة من نحو 173.9 مليار ريال إلى 132.6 مليار ريال في عام 2019 ليلبغ نحو 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 5.9 في المائة في العام السابق. وأظهر التقرير استمرار مؤسسة النقد العربي السعودي في نهجها المتصل بإدارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على سلامة النظام المالي واستقراره لدعم النمو الاقتصادي. كاشفاً عن نمو عرض النقود 7.1 في المائة ليلبغ نحو 1985 مليار ريال، فيما سجل القطاع المصرفي مؤشرات أداء متميزة، وذلك بارتفاع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنحو 9.7 في المائة في عام 2019 ليلبغ نحو 2631 مليار ريال، إضافة إلى ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية 7.3 في المائة ليلبغ نحو 1796 مليار ريال.

وأظهر التقرير إدارة مؤسسة النقد العربي أصولها من النقد الأجنبي وفق المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، حيث يتم الاستثمار من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تدار بشكل فعال لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. مبيّنا حرص المؤسسة في ذلك على تبني



وتتكفل بتشغيلها وتطويرها، وتهيئة البنية التحتية والبيئة التشغيلية لجميع نظم المدفوعات الوطنية، وتمكين جميع القطاعات الحكومية والتجارية من الاستفادة من خدمات نظم المدفوعات الوطنية. كما شهد الموافقة على النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون الجمركي المشترك بين الهيئة العامة للجمارك في المملكة والسلطات الجمركية المختصة في الدول الأخرى والاعتراف المتبادل ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لدى كل منهما.

وذلك فضلا عن الموافقة على الترخيص لبنك ستاندرد تشارترد وبنك كريدي سويس بفتح فروع لهما في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بالأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة، وأن تتسق مؤسسة النقد مع البنك لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك. كما تضمن العام الحالي الموافقة على إنشاء هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تسمى الهيئة العامة للتجارة الخارجية، واللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، وتنظيم الهيئة العامة للترفيه، ونظام المنافسة، والترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

وانطلاقاً من دور مؤسسة النقد في تفعيل السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، أسهمت المؤسسة في الحد من آثار جائحة كورونا في الاقتصاد السعودي من خلال عدد من المبادرات التي كان أهمها إطلاق برنامج لدعم تمويل القطاع الخاص بمبلغ مقداره 50 مليار ريال في آذار (مارس) من العام الجاري، إضافة إلى ضخ المؤسسة مبلغ 50 مليار ريال في القطاع المصرفي في حزيران (يونيو) من هذا العام.

وتأتي هذه البرامج في إطار جهود المؤسسة في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، وتمكينه من الاستمرار في دوره في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص. وبحسب التقرير، شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2019 عدداً من القرارات الهادفة إلى استمرار تطوير المنظومة الاقتصادية للمملكة، أبرزها صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية المتضمن الموافقة على طلب شركة أرامكو تسجيل وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام. وذلك علاوة على الموافقة على طلب مؤسسة النقد العربي السعودي تخويلها بصلاحيات تأسيس شركة مساهمة سعودية، تملكها بالكامل، وتملك جميع نظم المدفوعات الوطنية،

أزمة كوفيد.. انخفاض حاد في حركة التجارة وتحركات كبيرة في أسعار الصرف



داهمت العالم أزمة كوفيد-19 وهو يعاني بالفعل من اختلالات خارجية مزمنة. وقد سببت الأزمة بحسب دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي، بانخفاض حاد في حركة التجارة وتحركات كبيرة في أسعار الصرف، مع انخفاض محدود في عجوزات وفوائض الحسابات الجارية العالمية. وتظل الآفاق المتوقعة وفقا للصندوق ضبابية إلى حد كبير، إذ لا تزال تخيم عليها مخاطر حدوث موجات جديدة من العدوى، وتحولات في اتجاه تدفقات رأس المال، ومزيد من التراجع في حركة التجارة العالمية. ويوضح التقرير أن العجوزات والفوائض الكلية للحسابات الجارية في عام 2019 كانت أقل بقليل من 3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي أقل بدرجة طفيفة من العام السابق. وتشير آخر التنبؤات لصندوق النقد لعام 2020 إلى انخفاضها بنسبة إضافية قدرها 0,3 في المئة فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وهي نسبة أقل مما شهدته فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية منذ عشر سنوات.

فيها، عن طريق العجوزات الخارجية، قد تصبح عرضة للتأثر بما قد يطرأ من توقف مفاجئ في التدفقات الرأسمالية. كذلك تواجه البلدان مخاطر ناشئة عن فرط استثمار مدخراتها في الخارج رغم احتياجاتها الاستثمارية الداخلية. ويكمن التحدي في تحديد متى تكون الاختلالات مفرطة أو تشكل خطراً. ويركز منهجنا على رصيد الحساب الجاري الكلي في كل بلد وليس على أرصده التجارية الثنائية مع مختلف الشركاء التجاريين، ذلك أن الأرصدة الثنائية تعكس في الأساس تقسيم العمل على المستوى الدولي أكثر مما تمثل عوامل اقتصادية كلية. ونقدّر أن حوالي 40% من عجوزات وفوائض الحسابات

تتمثل الأولويات العاجلة على صعيد السياسات في توفير مساعدات عاجلة لتخفيف الأزمة وتشجيع التعافي الاقتصادي. وبمجرد انحسار الجائحة، سيتعين بذل جهود جماعية للإصلاح من جانب البلدان ذات الفوائض والبلدان ذات العجوزات، حتى يتسنى تقليص الاختلالات الخارجية العالمية، علماً بأن الحواجز التجارية لن تكون فعالة في تحقيق هذا الهدف.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي لا تشكل العجوزات والفوائض الخارجية مصدراً للقلق بالضرورة. فهناك أسباب وجيهة تدفع البلدان في هذا الاتجاه في مراحل زمنية معينة. ولكن الاقتصادات التي تلجأ إلى الاقتراض من الخارج بأحجام مفرطة وسرعة مبالغ

الاختلالات التي كانت قائمة أثناء فترات انتعاش أسعار المساكن والأصول في منتصف الألفينات.

وفي بداية أزمة كوفيد-19، تسبب تشديد أوضاع التمويل الخارجي في خروج تدفقات رؤوس الأموال بشكل مفاجئ مع هبوط أسعار العملات بصورة حادة عبر العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وأدت سياسات المالية العامة والسياسات النقدية التي واجهت الجائحة بإجراءات قوية استثنائية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة، إلى تحسين مزاج المستثمرين على مستوى العالم منذ ذلك الحين، مع حدوث بعض التراجع في التحركات الحادة التي شهدتها العملات في البداية. ولكن العديد من المخاطر لا يزال قائماً، بما في ذلك مخاطر حدوث موجات جديدة من العدوى، وتأثر الاقتصاد على نحو لا يحى، وتجدد التوترات التجارية.

ومن الممكن أن يؤدي حدوث موجة أخرى من الضغط المالي العالمي إلى مزيد من التحولات في مسار التدفقات الرأسمالية، والضغط على العملات، وزيادة مخاطر الأزمات الخارجية في الاقتصادات التي تعاني من مواطن ضعف سابقة على الأزمة، مثل عجوزات الحسابات الجارية الكبيرة، وارتفاع نسبة الدين بالعملات الأجنبية، ومحدودية الاحتياطيات الدولية، على النحو الذي يركز عليه الفصل التحليلي لهذا العام. ومن الممكن أيضاً أن يؤدي تفاقم جائحة كوفيد-19 إلى إحداث خلل في حركة التجارة وسلاسل الإمدادات العالمية، وتخفيض الاستثمار، وإعاقة التعافي الاقتصادي العالمي.

استعادة توازن الاقتصاد العالمي

ينبغي لجهود السياسات أن تواصل التركيز في المدى القصير على تقديم الإمدادات الحيوية اللازمة وتشجيع التعافي الاقتصادي. وستستفيد البلدان ذات أسعار الصرف المرنة من مواصلة السماح بتعديل أسعار الصرف استجابةً للأوضاع الخارجية، حيثما أمكن ذلك. ومن الممكن أن يساعد التدخل في سوق الصرف الأجنبي، حيثما دعت الحاجة إليه وتوافرت الاحتياطيات الكافية، في تخفيف حدة أوضاع السوق غير المنظمة. وبالنسبة للاقتصادات التي تواجه ضغوطاً مُركبة على موازين مدفوعاتها ولا تتوفر لها فرص الحصول على تمويل خارجي خاص، يمكن أن يساعد التمويل

الجارية العالمية كانت مفرطة في عام 2019، على غرار السنوات القليلة الماضية، ومركزة في الاقتصادات المتقدمة. وتركزت أرصدة الحسابات الجارية ذات الارتفاع المفرط في منطقة اليورو (وعلى الأخص ألمانيا وهولندا)، بينما تركزت أرصدة الحسابات الجارية ذات الانخفاض المفرط في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل أساسي. وظل المركز الخارجي المقدر للصين، كما كان في عام 2018، متماشياً بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد والسياسات المرغوبة، نظراً للثغرات والتشوهات الهيكلية المقابلة على صعيد السياسات.

ويقدم تقريرنا تقييمات للاختلالات الخارجية وأسعار الصرف في أكبر 30 اقتصاداً، كل منها على حدة. وقد تراكمت هذه الاختلالات مع الوقت حتى أصبحت أرصدة الأصول والخصوم الخارجية الآن في مستويات مرتفعة تاريخية، مما قد يتسبب في زيادة المخاطر التي تتعرض لها البلدان الدائنة والمدينة على السواء. وإزاء استمرارية الاختلالات العالمية وتزايد تصورات الافتقار إلى بيئة تجارية تكفل المنافسة العادلة، زادت نزعات الحماية، مما أدى إلى احتدام التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وعلى وجه الإجمال، كانت بلدان كثيرة تعاني بالفعل من مواطن ضعف مسبقة وتشوهات متبقية على صعيد السياسات حين داهمتها الأزمة.

كوفيد-19: صدمة خارجية حادة

مع معاناة الاقتصاد العالمي في مواجهة أزمة كوفيد-19، تبدو الآفاق الخارجية محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. ورغم أننا نتنبأ بتراجع طفيف في الاختلالات العالمية عام 2020، فإن الوضع متفاوت عبر بلدان العالم. فالاقتصادات التي تعتمد على قطاعات شديدة التأثر، كالنفط والسياحة، أو على تحويلات العاملين في الخارج، يمكن أن تشهد هبوطاً في أرصدة حساباتها الجارية بما يزيد على 2% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تكون لهذه الصدمات الخارجية الحادة آثار دائمة تتطلب تعديلات كبيرة في الاقتصاد. وعلى المستوى العالمي، تشير تنبؤاتنا إلى تراجع أقل في أرصدة الحسابات الجارية مقارنة بالتراجع الذي حدث بعد الأزمة المالية العالمية منذ عشر سنوات، وهو ما يرجع جزئياً إلى كون الاختلالات العالمية السابقة على الأزمة الحالية أقل من



أزمة كوفيد-19، أو تزداد سوءاً، مما يقتضي القيام بإصلاحات مصممة حسب ظروف كل بلد.

وفي الاقتصادات التي كانت العجوزات المفرطة في حساباتها الجارية قبل الأزمة ترجع إلى وجود عجوزات أكبر من المستوى المرغوب في المالية العامة (كما هو الحال في الولايات المتحدة)، وحيثما كانت هذه الاختلالات لا تزال قائمة حتى الآن، يمكن أن يؤدي الضبط المالي على المدى المتوسط إلى تشجيع الحفاظ على الدين في حدود مستدامة، وتقليص الفجوة المفرطة في الحساب الجاري، وتيسير زيادة الاحتياطيات الدولية حيثما دعت الحاجة لذلك (كما في الأرجنتين). وستستفيد البلدان التي تواجه تحديات في تنافسية الصادرات من إجراء إصلاحات لرفع الإنتاجية.

وفي الاقتصادات التي لا تزال فوائض حساباتها الجارية المفرطة مستمرة منذ فترة سابقة على الأزمة، هناك ما يدعو إلى إعطاء أولوية للإصلاحات التي تشجع الاستثمار وتنشط الإفراط في الادخار الخاص. وفي الاقتصادات التي لا يزال لديها حيز مالي، فإن اتباع سياسة للمالية العامة تركز على النمو يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الصلابة الاقتصادية وتخفيض الفائض المفرط في الحساب الجاري. وفي بعض الحالات، قد يستدعي الأمر أيضاً إجراء إصلاحات لتنشيط الادخار الوقائي المفرط (مثلما هو الحال في تايلند وماليزيا) بما في ذلك التوسع في شبكة الأمان الاجتماعي.

الرسمي وخطوط تبادل العملات على توفير مساعدات لتخفيف العبء الاقتصادي والحفاظ على الإنفاق الضروري على احتياجات الرعاية الصحية.

وينبغي تجنب الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وخاصة فيما يتعلق بالمعدات والإمدادات الطبية، والتراجع عن القيود الجديدة التي فُرضت على التجارة. فاستخدام التعريفات الجمركية لاستهداف الأرصدة التجارية الثنائية يفرض تكلفة باهظة على التجارة والنمو، وغالبا ما يسفر عن تحركات تعويضية في أسعار العملات. كذلك فإن التعريفات الجمركية عادة ما تقتصر إلى الفعالية في تقليص الاختلالات الخارجية المفرطة وانحرافات أسعار الصرف، مما يتطلب معالجة التشوهات الاقتصادية الكلية والهيكلية الأساسية. وثمة ما يستدعي تحديث النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد وتعزيز القواعد التي تحكم الدعم ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق التوسع في القواعد المتعلقة بالخدمات والتجارة الإلكترونية وضمان وجود نظام كفاء لتسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية.

وعلى المدى المتوسط، سيتطلب تقليص الاختلالات المفرطة في الاقتصاد العالمي بذل جهود مشتركة من جانب كل البلدان ذات الأرصدة المفرطة، سواء على جانب الفوائض أو العجوزات. وقد تستمر التشوهات الاقتصادية وتشوهات السياسات السابقة على

حنفي: إقامة منطقة اقتصادية مشتركة بين مصر واليونان لتعزيز مصالح البلدين الحيوية

لفت أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أن "حوالي 80% من التجارة العالمية يتم عن طريق الشحن البحري، وتمثل تدفقات التجارة البحرية داخل البحر المتوسط حوالي 25% من حجم الحركة العالمية"، لافتاً إلى أن "تفشي وباء كورونا كان له تأثيرات كبيرة مباشرة وغير مباشرة على الشحن العالمي في ضوء تراجع الطلب، وعلى هذا الصعيد من المتوقع أن يتراجع سوق الشحن العالمي بنسبة 7.5% في عام 2020، بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 1.7% في عام 2019".

كلام حنفي جاء خلال مشاركته في حلقة النقاش الحوارية عبر خاصية "الفيديو كونفرنس" التي نظمتها الغرفة العربية اليونانية بعنوان: "اليونان - مصر: آفاق التعاون في الشحن، صناعة الموانئ وأحواض بناء السفن"، وذلك تحت رعاية اتحاد الغرف العربية ووزارة الشؤون البحرية اليونانية.



لا تقل عن 10% في عام 2020"، لافتاً إلى أن "الموانئ المصرية هي مراكز شحن ليس فقط من أجل نقل البضائع في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط الكبرى ولكنها تمثل حلقة وصل مع الموانئ البعيدة في الأمريكيتين وكذلك في الشرق الأقصى".

وأكد حنفي أنه "على الرغم من الظروف الحالية العصيبة، نجحت موانئ مصر مثل بورسعيد ودمياط والإسكندرية وكذلك بيريوس في اليونان، في البقاء منفتحين على عمليات الشحن. ومع ذلك، من المتوقع أن ينخفض حجم الشحن الحاويات العالمي بنسبة



مصر واليونان تعزز المصالح الحيوية للبلدين إلى حد كبير، إلى جانب تطوير التعاون البحري والسياحي مع ملاحظة أن السياحة في مصر ستعود ابتداء من يوليو 2020".

تجر الإشارة إلى أنه تضمنت الندوة جلستين، الأولى عن مصر وإمكاناتها في هذه المجالات، أدارها معالي الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية وتحدث فيها الاميرال محفوظ محمد طه مرزوق، رئيس مجلس إدارة شركة سانامار ماريتايم للاستشارات والخدمات، وسعادة المهندس احمد جاد البربري، نائب الرئيس للشؤون التقنية في احواض سفن بورت سعيد (هيئة قناة السويس). وأدار جلسة الجانب اليوناني سعادة جورج كسيراداكيس، المؤسس والمدير العام، XRTC لاستشارات الاعمال والأمين العام لجمعية المصارف والتففيذين الماليين للملاحة اليونانية، وتحدث فيها سعادة ثاناسيس بيرينيس، المؤسس ومالك شركة نافتوسول المحدودة، وسعادة قسطنطينوس روكوس، الرئيس التنفيذي ورئيس شركة TST الدولية المساهمة.

هذا وتبع هاتين الجلستين نقاش مطول ومدخلات من قبل سعادة بانديليس غاسيوس، المستشار التجاري والاقتصادي بسفارة اليونان في مصر، والدكتورة ساره الجزار عميد كلية النقل الدولي واللوجيستيات في الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في مصر.



وأوضح حنفي أن "الاقتصاد المصري كما باقي الاقتصادات العالمية تأثر من خلال تدابير احتواء الفيروس وكذلك من خلال التوقف المفاجئ في السياحة، وانخفاض الصادرات، وانخفاض التحويلات، وانخفاض الإيرادات من قناة السويس، ولكن استجابة للمنافسة الشرسة، قامت الموانئ المصرية وهيئة قناة السويس بتخفيض رسوم سفن الحاويات، كما قام البنك المركزي المصري بتخفيف اللوائح الخاصة بسحب الأموال للأفراد والشركات الخاصة، وتستبعد هذه القيود الآن قطاع النقل والخدمات اللوجستية من الحدود النقدية اليومية، مما يتيح تدفق البضائع الأساسية".

وكشف حنفي عن إحراز مصر تقدماً بارزاً في مؤشري لوجيستيات الأسواق الناشئة، بفعل الإصلاحات الهيكلية العديدة التي قامت بها الحكومة المصرية، مما ساعد على استقرار الاقتصاد، ومهد الطريق لمشاركة القطاع الخاص بشكل قوي".

وأوضح أنه "يستفيد اليوم جيل جديد من الشركات الناشئة ورجال الأعمال من الحوافز المستهدفة والرغبة المعلنة من جانب الحكومة المصرية والحكومات العربية في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار، ومن هذا المنطلق من المتوقع أن تحقق التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط نمواً مهماً في السنوات القليلة المقبلة".

ورأى حنفي أن "الأزمة الراهنة أظهرت بشكل مؤلم أن العديد من الموانئ لا تزال متخلفة عن مواكبة واقع التجارة الإلكترونية وتبادل البيانات، ولأجل ذلك يجب أن يكون تسريع الرقمنة على رأس الأولويات في عصر ما بعد COVID-19، حيث أحدثت الوباء تغييرات جوهرية في طبيعة وهيكـل الطلب والعرض نحو القنوات الرقمية، بما في ذلك الشحن البحري حيث أصبح سند الشحن الإلكتروني والمستندات الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية تمثل الآن الفرق بين النجاح والفشل".

وتوقع أن تصبح سلاسل التوريد المستقبلية أقصر وأكثر تنوعاً بدعم من الأتمتة المتقدمة، والتي من شأنها أن تقلل من تكاليف العمالة، مع تعزيز الاتصال بالإنترنت".

ودعا حنفي إلى "ضرورة إقامة منطقة اقتصادية مشتركة بين

حنفي: الثورة الصناعية الرابعة تهتل مستقبل مجتمعا

الاقتصاد والإنسانية"، معتبرا أنه "سيكون لهذه الأزمة تأثير عميق على التنمية الاقتصادية بشكل عام"، مشددا على أنه "نحن بحاجة إلى إزالة العقبات البيروقراطية ونقص التمويل، والنظام الإيكولوجي وما إلى ذلك، لاستغلال التمكين الاقتصادي الذي توفره زيادة الأعمال بشكل عام وخاصة للنساء والشباب.

ورأى أن "تطوير سلسلة القيمة يساهم أيضًا في فرص الابتكار وريادة الأعمال"، موضحا أن "البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي تشكل ثلاثة تطورات منفصلة للتكنولوجيا الرقمية، ولكن عندما يتم تجميعها معًا، فإنها تتطوي على إمكانية إحداث تأثير اقتصادي ضخم".

وقال: "يمكن للشركات الناشئة أن تجعل الشركات الكبرى أكثر كفاءة، وفي الوقت نفسه يمكن للشركات الكبيرة أن توفر للشركات الناشئة رأسمال النمو والدعم طويل الأجل".

وأكد أنه "من خلال الابتكار وريادة الأعمال يمكننا في المنطقة العربية التصدي لتحديات التنمية المستدامة، وكذلك تحويل هذه التحديات إلى فرص للتفوق والنجاح والتقدم"، لافتا إلى أنه "تعتبر الإجراءات المبكرة الحاسمة التي تتخذها الحكومات والهيئات التنظيمية لتقديم الدعم للتحويل الرقمي مهمة للغاية أكثر من أي وقت مضى، وعلى هذا الصعيد يجب تحسين البيئة التنظيمية وتقليل القيود والحواجز مثل التراخيص غير الضرورية أو ضوابط الأسعار".



أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى "أهمية زيادة الأعمال والابتكار في الوقت الراهن"، مشيرا إلى "التعاون الوثيق بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) على صعيد دعم رواد الأعمال في العالم العربي".

وتطرق حنفي إلى الدور البارز الذي يضطلع به اتحاد الغرف العربية بصفته ممثلا للقطاع الخاص العربي، لافتا إلى أنه "ينضوي تحت لواء اتحاد الغرف العربية، 22 اتحاد غرف من كافة البلدان العربية، إضافة إلى وجود 16 غرفة عربية مشتركة تمثل حلقة الوصل بين البلدان العربية والدول الأجنبية".

كلام حنفي جاء خلال مشاركته في الندوة التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو)، تحت عنوان: "تعزيز التمكين الاقتصادي من خلال ريادة الأعمال والابتكار وتأثير الاستثمار"، والتي جاءت كحدث جانبي لقمة التصنيع الصناعية العالمية بعنوان: "العولمة: نحو سلاسل القيمة العالمية الشاملة والمستدامة".

وأوضح حنفي أن "الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب التي عقدت في البحرين في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي 2019، كانت بمثابة نشاطا بارزا حيث وفرت منصة ناجحة للغاية لتكريم وربط المبتكرين الرقميين الشباب العرب من 18 دولة عربية مع كبار المستثمرين العرب، وذلك من خلال تنظيم "رالي العرب" التي عقدت للمرة الأولى بالتزامن مع القمة العالمية لريادة الأعمال، وهي جاءت نتيجة تعاون بين كل من اتحاد الغرف العربية وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو)، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري".

وأكد أن "الثورة الصناعية الرابعة تمثل مستقبل مجتمعا، وتظل الصناعة خلال هذه الأوقات الصعبة القوة الدافعة وراء تقدم

ندوة افتراضية مشتركة بين اتحاد الغرف العربية والغرفة العربية – البرازيلية تتناول "أثر تداعيات أزمة كورونا على صناعة اللوجستيات في الوطن العربي"



نظمت الغرفة التجارية العربية – البرازيلية بالاشتراك مع اتحاد الغرف العربية ندوة رقمية افتراضية بعنوان: «أثر تداعيات أزمة كورونا على صناعة اللوجستيات في الوطن العربي.. الفرص والتحديات في ضوء الشراكة مع أمريكا الجنوبية». وتحدث في الندوة إلى جانب رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية روبنز حنون، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الدكتور كمال حسن علي، رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية أحمد الوكيل، عضو مجلس الشيوخ البرازيلي ورئيس المجموعة البرلمانية البرازيلية – العربية جان بول براتيس، في حين تولى أمين عام "الغرفة التجارية العربية البرازيلية" تامر منصور، إدارة الجلسات النقاشية والحوارية.

طلبة الجهات الداعية لإنشاء ممرات شحن برازيلية-عربية، ليس بغرض تعزيز الأنشطة التجارية بين الجانبين فحسب، وإنما أيضاً في سبيل تخفيض التكاليف وخلق فرص أعمال جديدة على المستوى العالمي".

حنفي

ونوه أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي في كلمته، بالدور الذي تقوم به الغرفة العربية البرازيلية على صعيد

أكد رئيس الغرفة التجارية العربية البرازيلية روبنز حنون، أنه "تتنامى الحاجة إلى بناء ممرات شحن مباشرة في ظل انتشار جائحة (كوفيد19-)، التي ألقت بظلالها على الأسواق العالمية، ومن هذا المنطلق نتطلع إلى التعرف عن كثب إلى الأفكار والتطلعات ووجهات النظر المختلفة حول كيفية اتخاذ الخطوات الأولية، التي تمهد الطريق أمام تحقيق غاياتنا بإيجاد ممرات شحن تدعم النشاط الاقتصادي والتجاري". ولفت إلى أن "الغرفة التجارية العربية البرازيلية، كانت في

خط ملاحى يربط بين الدول العربية ودولة البرازيل ولإقامة موانئ محورية ومناطق لوجستية عربية برازيلية مشتركة مدعومة ببورصة سلعية في المنطقة العربية".

ولفت إلى أنّ مصر تسعى بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لإنشاء مراكز لوجستية بدول الميركسور، وخطوط ملاحية مباشرة لتنمية التبادل التجاري، معتبرا أنّ الربط اللوجستي العربي البرازيلي من أهم العوامل التي ستعزز فرص الاستثمار والتبادل التجاري المشترك من أجل تقليل تكلفة النقل والتخزين والتعبئة وخلافه من عمليات لوجستية. ودعا إلى تهيئة بيئة محفزة لاستقطاب الاستثمارات بالمنطقة العربية ومنطقة أمريكا الجنوبية عن طريق إجراءات سريعة وتطبيق آليات ومبادرات مثل نظام النافذة الواحدة لكل الإجراءات أو اعتماد وكلاء اقتصاديين مرخصين بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل بالإجراءات المعتمدة من كل دولة لتسهيل وتسريع التجارة البينية.



الوكيل

من جهته لفت رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية أحمد الوكيل، إلى أنّه "على الرغم من الانحسار المؤقت للاضطرابات الفورية التي تهدد سلاسل الامداد جراء الجائحة، فما زالت التحديات والفرص المرتبطة بالأزمة قائمة وملحة لتوقع حدوث موجة ثانية من الجائحة في الربع الأخير من العام الحالي وفقا لما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية".

وأوضح الوكيل، أنّ "حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، شهد تناميا ملحوظا على مدار العقود

مواكبة الوضع فيما يتعلق بسلاسل التوريد للأغذية والأمن الغذائي، وكذلك على صعيد تنمية واقع الأعمال والتجارة بين البرازيل والدول العربية.

واعتبر أنّ التعاون القائم بين البلدان العربية ودول أمريكا الجنوبية لا ينسجم مع القدرات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية والسياحية والسوق الهائلة لدى الطرفين، لافتا إلى أنّه لا يزال هناك مجالات وفيرة لتوسيع وتعميق التعاون عن طريق الربط البحري واللوجستي، مشددا على أنّ العلاقات التجارية بين البرازيل والدول العربية بدأت تنمو بشكل بارز في السنوات القليلة الماضية، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول إنها وصلت الى ما نطمح اليه، لأن حجم التبادل التجاري لا يزال عند مستوى اقل مما نريده، وذلك بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل والناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي.

وكشف حنفي عن أنّه انطلاقا من أهمية تغيير نمط الأعمال من التجارة البسيطة المتمثلة في عمليات التصدير والاستيراد بين الجانب العربي ودول أمريكا الجنوبية، إلى تحالف استراتيجي، فقد نجحنا بنتيجة التعاون بين اتحاد الغرف العربية والغرفة العربية البرازيلية في وضع بند الربط البحري بين البرازيل والدول العربية على جدول أعمال قمة الزعماء العرب، وتم إيكال المهمة الى جامعة الدول العربية لمتابعة الملف. وكان من المفترض أن نجتمع خلال شهر ابريل (نيسان) في البرازيل لمتابعة نقاش هذا الموضوع، ولكن بسبب الوضع الراهن تم تأجيل الاجتماع الى وقت لاحق، سيتم تحديده قريبا بالتعاون مع شركائنا في البرازيل، ولا سيما الغرفة العربية البرازيلية برئاسة الصديق روبنز حنون والامين العام للغرفة الاستاذ تامر منصور.

وقال: حاليا لدى العالم العربي ثغرة أساسية في مجال التجارة البحرية التي تقتصر على 5 في المئة فقط من إجمالي التجارة الخارجية، بينما أكثر من 80 في المئة من التجارة العالمية تتم عن طريق النقل البحري الذي عادة ما يمتاز بالكفاءة النسبية مقارنة مع التجارة عن طريق الجو أو البر.

وأكد أنّه "نظرا لتطور العلاقات التجارية العربية - البرازيلية، وزيادة فرص التبادل التجاري بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية، نحتاج إلى تطوير الخدمات اللوجستية وتطوير الموانئ لتسهيل وتحسين فرص التبادل التجاري، حيث بدأت الجهود بالفعل لإنشاء

خلال أعمال الندوة، أنّ صناعتي النقل واللوجستيات تأثرتا بشكل كبير من جراء جائحة كورونا كون الصناعتين مشاركتين في حركة وتخزين ونقل وشراء وتدفق السلع كجزء لا يتجزأ من سلاسل القيمة العالمية، سواء داخل أو عبر الحدود الدولية، وبالتالي، فإن اضطرابات سلاسل التوريد للقطاع بسبب الوباء يمكن أن تؤثر على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل لدى العديد من البلدان العربية والشركات العاملة بها.

وأكد أن انتشار الوباء عالمياً في أكثر من 200 دولة على مستوى العالم، أثر أيضاً على صناعة النقل وفقاً لتأثر العديد من المصانع ومناطق الإنتاج من جراء الغلق الكلي أو الجزئي، حيث أدى ذلك إلى التباطؤ في الطلب على النقل والخدمات اللوجستية المصاحبة وفقدت الخطوط الملاحية جزء من حمولة البضائع في الربع الأول 2020، وصاحب ذلك أيضاً إلغاء الخطوط الملاحية للعديد من الرحلات وقيام بعض الخطوط الملاحية الأخرى بتأخير جدول الرحلات البحرية، وعلى صعيد النقل الجوي، تأثرت حركة الطيران عالمياً بالنسبة لنقل البضائع، بينما تأثر النقل البري والنقل السككي عالمياً أيضاً.

وأكد أن التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية له جذور في التاريخ ولم يكن وليد هذه الفترة ولكن جاء العام 2005 والذي شهد وضع اللبنة الأساسية للعلاقات المؤسسية بين الجانبين من خلال عقد أول قمة عربية مع دول أمريكا الجنوبية في البرازيل، وهو ما يؤكد في الوقت نفسه على المكانة الخاصة التي تحظى بها البرازيل لدى الدول العربية.

يذكر أنه عقدت الدورة الرابعة لقمة الدول العربية مع دول أمريكا الجنوبية بالمملكة العربية السعودية في عام 2015 وصدر عنها «إعلان الرياض» والذي رحب في أحد بنوده بإنشاء شركتين قطاع خاص أحدهما للنقل البحري والأخرى للخدمات اللوجستية كتوصية صادرة عن المنتدى الرابع لرجال الأعمال العرب وأمريكا الجنوبية، كما تم إصدار قرار مجلس وزراء النقل العرب في هذا الشأن عام 2018 والذي تضمن تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري للترويج لإنشاء الشركتين من خلال الغرف التجارية في كلا الجانبين ومنتديات رجال الأعمال في الجانبين.

الماضية، حيث تخطت صادرات أمريكا الجنوبية الـ 25 مليار دولار، في حين تخطت الواردات 14 مليار دولار، وعلى الجانب البرازيلي بشكل خاص فتستحوذ الدول العربية الخمسة (السعودية- الامارات- مصر- العراق- الجزائر) مجتمعة على أكثر من 70 في المئة من إجمالي الصادرات البرازيلية إلى العالم العربي، كما أنه قبل تفشي الجائحة حققت صادرات العالم العربي إلى البرازيل نمواً ملحوظاً.

وونوه الوكيل إلى "وجوب تعزيز آليات التعاون العربي - البرازيلي من خلال العمل على إنشاء مناطق تجارية حرة بين الدول العربية والبرازيل والاستفادة من المناطق الصناعية المتواجدة بالفعل في العديد من المناطق الحرة المجاورة للموانئ".

وتابع: "لا بدّ أيضاً من إقامة مراكز لوجستية دولية تربط بين المنطقتين للتغلب على مشكلة بعد المسافة التي تعوق عمليات الشحن والتخزين. كما يحدّ من تشجيع شركات الطيران العربية على إنشاء خطوط مباشرة إلى البرازيل لعدم كفاية الخطوط المتاحة. إلى جانب خلق سوق للمنتجات العربية عن طريق تعريف جمهور المستهلكين البرازيليين بطبيعة تلك المنتجات وإنشاء علامات تجارية خاصة بها".



كوال حسن علي

وأوضح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس القطاع الاقتصادي السفير الدكتور كمال حسن علي، في كلمته

الاقتصاد الألماني:

تعافي تدريجي وتوقعات بعودة النمو في الربع الثالث



بحسب دراسة صادرة عن الغرفة العربية - الألمانية، استناداً إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية ودراسات مراكز الأبحاث والخبراء الاقتصاديين، يبدي الاقتصاد في ألمانيا حالة من التعافي التدريجي من الاضرار التي تسببت بها أزمة كورونا.

ووفقاً للدراسة أظهر مؤشر معهد الأبحاث الاقتصادية التابع لجامعة ميونخ ifo تحسناً كبيراً على مؤشر توقعات الإنتاج الصناعي للأشهر الثلاثة القادمة، إذ تحسنت توقعات شركات قطاع الصناعة للمرة الثانية على التوالي في شهر يونيو، وارتفع مؤشر ifo للإنتاج الصناعي إلى 4,3+ نقطة بعد أن كان في مستوى سالب 19,5- في شهر مايو. وتعد هذه ثاني أكبر زيادة في هذا المؤشر منذ إعادة الوحدة الألمانية. كما فاقت، ولأول مرة بعد ثلاثة أشهر، نسبة الشركات الراغبة في توسيع إنتاجها على الشركات المتحفظة في تطوير الإنتاج وزيادته.

البلستيكية زيادة أكبر، حيث وصلت قيمة المؤشر إلى 9+ نقاط بعد أن كان قد سجل سالب 36- نقطة في شهر مايو. كما تتوقع شركات صناعة المواد الغذائية أن يتوسع الإنتاج، وعلى هذا الأساس ارتفع المؤشر إلى 18 نقطة بعد أن كان سالب 3- نقاط في الشهر الذي سبق. كما توقعت غالبية شركات صناعة المنتجات الصيدلانية والأدوية زيادة الإنتاج ولهذا ارتفع المؤشر الخاص بهذه الشركات في يونيو إلى 9+ نقاط، بعد أن سجل سالب - 17 في

وفقاً للغرفة العربية الألمانية ساد التفاؤل في صناعة السيارات، وقفز المؤشر في هذا القطاع الصناعي إلى 50 نقطة، بعد أن كان قد سجل في شهر مايو زيادة بنحو 24 نقطة. كما تحسنت توقعات الاعمال في صناعة المشروبات بشكل ملحوظ وارتفع المؤشر إلى 19+ نقطة في يونيو، بعد أن كان عند سالب 24- نقطة في مايو وهو ما يمثل قفزة كبيرة من 43 نقطة مقارنة بالشهر السابق. هذا وقد سجل مؤشر توقعات الاعمال في الشركات المصنعة للسلع

يتوقع اتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية DIHK ان الصادرات الألمانية ستتراجع في هذا العام بنسبة 15 في المئة بسبب جائحة كورونا. وسيعتمد تعافي الاقتصاد على حجم زيادة الطلب العالمي على السلع والبضائع الألمانية والتي يتوقع اتحاد الغرف ان ترتفع صادرات هذه السلع في العام المقبل بنسبة 7 في المئة "إذا سارت الأمور على ما يرام".

وبحسب مسح أجراه اتحاد الغرف الألمانية لحوالي 3300 شركة ألمانية عالمية النشاط، تتوقع 83 في المئة من هذه الشركات تراجع إيراداتها العام 2020م، و15 في المئة منها تتوقع خسارة أكثر من نصف الإيرادات. وتأتي هذه التوقعات السلبية بشأن تراجع صادرات الشركات الألمانية بعد ان كانت الصادرات الألمانية تحقق خلال الأعوام السابقة نمواً متوسط بواقع 5 في المئة. وللعودة الى مستوى الصادرات في المرحلة التي كانت تسبق كورونا تتوقع كل ثاني شركة من التي شملها المسح العودة الى هذا المستوى بداية من العام 2022م او في وقت ابعد.

هذه الأرقام والتوقعات بتأخر عودة الصادرات الى مستواها السابق في وقت قريب والتي اظهرها المسح انعكست ايضاً على استثمارات الشركات الألمانية في الخارج والتي كانت تبلغ في المتوسط 100 مليار يورو سنوياً لتتراجع هذا العام الى 50 مليار يورو كحد اقصى. وقد أبدت 56 في المئة من الشركات التي شملها المسح رغبتها في خفض استثمارات في الخارج بينما كانت هذه النسبة في شهر ابريل الماضي 35 في المئة فقط. كما ستتراجع الوظائف وفرص العمل التي كانت الشركات الألمانية تخلقها في فروعها ومقراتها خارج ألمانيا والتي بلغت 200 ألف وظيفة وفرصة عمل سنوياً، لتنعكس الحال وتظهر احتمالية الغاء نحو 200 ألف وظيفة هذا العام من بين 7,8 مليون وظيفة أنشأها الشركات الألمانية في فروعها ومقراتها خارج ألمانيا. علاوة على ذلك أظهرت نتيجة المسح ان 67 في المئة من الشركات الصناعية الألمانية تنظر الى قيود السفر التي فرضتها ازمة كورونا كأحد المعوقات الرئيسية لأعمالها في الخارج حيث ان غياب الاتصال واللقاء المباشر يتسبب في صعوبة الحصول على عقود وطلبات جديدة، هذا الى جانب ضرورة ان يقوم المختصون في هذه الشركات بتركيب الآلات والمعدات المعقدة التي يتم تصديرها الى الخارج هناك.

وبشكل عام تراجع الطلب على السلع والبضائع الألمانية في

مايو.

ولا يزال مصنعي الآلات والمعدات حذرين في تفاؤلهم، اذ لا تتوقع غالبية الشركات في هذا القطاع زيادة الإنتاج في الأشهر الثلاثة المقبلة، ومع هذا التفاؤل الحذر ارتفع مؤشر الإنتاج إلى سالب - 26 نقطة في شهر يونيو، بعد سالب - 33 في شهر مايو. في قطاع إنتاج ومعالجة المعادن، ارتفع المؤشر إلى سالب - 20 نقطة، بعد ان سجل سالب - 36 نقطة في شهر مايو.

من جهة أخرى وبحسب تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الاتحادية فان الاقتصاد الألماني قد تجاوز النقطة الحرجة وبدأ في التعافي من ازمة كورونا، حتى وان كانت عملية التعافي والانتعاش لاتزال في بدايتها، مع التوقع ان الناتج المحلي الإجمالي سوف يعود الى النمو بداية من الربع الثالث من هذا العام، وتعتمد الحكومة الاتحادية في هذا الجانب على "حافز الاستهلاك" والذي تمثل في القرار الذي تضمنه برنامج التحفيز الاقتصادي بخفض ضريبة المبيعات الى نسبة 16 في المئة من 19 في المئة والذي سيستد لسة اشهر بداية من الأول من شهر يوليو وحتى 31 ديسمبر 2020.

ومع هذا تتوقع وزارة الاقتصاد الاتحادية انخفاضاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني (الذي يشمل الأشهر ابريل، مايو ويونيو) دون ان يورد تقرير الوزارة نسبةً محددة لهذا الانخفاض، الا ان البرفسور Lars Feld رئيس لجنة حكماء الاقتصاد الألماني يتوقع تراجعاً في الناتج المحلي في الربع الثاني ما بين سالب 10- وسالب 11- في المئة. ويأتي هذا بعد ان انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالفعل في الربع الأول من العام الجاري بواقع سالب 2,2- في المئة. هذا بالإضافة الى ان لجنة حكماء الاقتصاد كانت قد توقعت في تقرير سابق تراجع الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا في مجمل العام 2020م بنحو سالب - 6,5 في المئة.

الصادرات الألمانية

اظهر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء الاتحادي ان قيمة الصادرات الألمانية بلغت في شهر مايو الماضي 80,3 مليار يورو وهو ما يمثل زيادة بنسبة 9 في المئة مقارنة بالشهر الذي سبق الا انها ضلت اقل بنسبة 29,7 في المئة مقارنة بمستوى الصادرات في نفس الشهر من العام الماضي. وفي نفس السياق



العاطلين ارتفع معدل البطالة في ألمانيا خلال شهر يونيو بنحو 0,1 نقطة مئوية ليصل الى نسبة 6,2 في المئة وهي النسبة الأكبر ب 1,3 نقطة مئوية عن معدل البطالة المسجل في نفس الفترة من العام 2019.

كما بلغ عدد الموظفين المسجلين الجدد ضمن برنامج العمل بوقت مختصر خلال الفترة من 1 وحتى 25 يونيو حوالي 342 ألف موظف وبلغ 1,14 مليون موظف في شهر مايو بعد أن كان العدد الإجمالي قد وصل ذروته خلال شهري مارس وابريل بما مجموعه 10,66 مليون موظف، الا ان العدد الإجمالي للمسجلين في البرنامج سجل تراجعاً بداية شهر يوليو الى 6,7 مليون موظف بعد عودة الكثير من الموظفين الى اعمالهم. من جانب آخر استمر انخفاض الطلب على العمال الجدد والذي ظهر بشكل كبير في بداية أزمة كورونا حيث تم تسجيل 570 ألف وظيفة شاغرة في مكتب العمل الاتحادي في شهر يونيو أي أقل بنحو 227 ألف وظيفة لنفس الشهر من العام الماضي.

ويتوقع اتحاد صناعة السيارات الألماني أن ينخفض الطلب في السوق العالمي في العام 2020 بنسبة سالب 17- في المئة إلى ما يقرب من 66 مليون سيارة، بعد أن كان انتاج السيارات عالمياً قد وصل ذروته العام 2018 بنحو 95,6 مليون سيارة قبل ان يتراجع

جميع انحاء العالم نتيجة جائحة كورونا والركود الذي أصاب اقتصاديات جميع الدول. وبينما يتعافى الطلب على البضائع الألمانية بشكل أسرع في الصين وغيرها من الدول الآسيوية يقل هذا التعافي كلما اتجهنا غرباً. ويتوقع اتحاد الغرف الألمانية أن تتراجع الصادرات الألمانية الى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 15 في المئة، فيما سيكون التراجع الأكبر لهذه الصادرات داخل منطقة اليورو الاقتصادية بسبب خفض النشاط الاقتصادي في دول مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، حيث ستتراجع الصادرات الألمانية لهذه الدول بنسبة 20 في المئة هذا العام.

سوق العمل

واصل عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا الارتفاع كنتيجة مباشرة للأثار الاقتصادية لجائحة كورونا والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت لمواجهةها. حيث ارتفع عدد العاطلين في شهر يونيو بالمقارنة مع الشهر الذي سبقه بنحو 40 ألف شخص ليصل مجموع العاطلين عن العمل في ألمانيا الى 2,853 مليون شخص وهو ما يمثل زيادة بحوالي 637 ألف شخص بالمقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. ومع هذه الاعداد الإضافية من

الماضي، كما أعلنت المنظمة في تقرير التوظيف لعام 2020م، أن معدل البطالة في شهر مايو قد وصل في الدول الأعضاء إلى 8,4 في المئة، أي أن 54,5 مليون شخص بدون عمل. وبالمقارنة بشهر أبريل، فقد انخفض المعدل بمقدار 0,1 في المئة. ويعود ذلك إلى عودة العديد من العمال في الولايات المتحدة إلى وظائفهم بعد تخفيف إجراءات خفض النشاط الاقتصادي.

سوق العقارات

إلى ذلك، ارتفعت أسعار العقارات في ألمانيا بشكل ملحوظ في الربع الأول من العام 2020 حيث أصبح على المشترين دفع مبالغ أكبر للعقارات في المدن الكبرى، كما أصبحت المنازل أكثر تكلفة في الريف. وبحسب مكتب الإحصاء الاتحادي ارتفعت أسعار العقارات السكنية خلال الربع الأول للعام الحالي في المتوسط بنسبة 6,8 في المئة عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي. وقد ارتفعت أسعار الشقق السكنية في أكبر سبع مدن ألمانية (برلين، هامبورغ، ميونيخ، كولونيا، فرانكفورت، شتوتغارت ودوسلدورف) في المتوسط بنسبة 9,5 في المئة. كما ارتفعت أسعار المنازل المستقلة بنسبة 7,4 في المئة خلال عام، أما في المدن الرئيسية الأخرى التي يبلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة أو أكثر، فقد ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 8,3 في المئة وأسعار الشقق السكنية بنسبة 9,3 في المئة. كما أصبحت العقارات السكنية أكثر تكلفة في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 6,1 في المئة والشقق بنسبة 4,9 في المئة.

وتشهد سوق العقارات في ألمانيا ازدهاراً منذ حوالي عشر سنوات نتيجة لطول فترة النمو الاقتصادي القوي وارتفاع الدخل ونقص المساكن في المدن والتي تسببت أيضاً في دفع الأسعار إلى الارتفاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار الفائدة المنخفضة ساهمت في الحصول على تمويل عقاري بكلفة محدودة وبالتالي زيادة الطلب على العقارات السكنية. وخلال العشر السنوات الممتدة بين عامي 2009-2019 تضاعفت أسعار العقارات وإيجارات المساكن، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المساكن في العاصمة برلين خلال هذه الفترة بنسبة 135 في المئة لشراء وتملك العقارات السكنية وبنسبة 90 في المئة للإيجار، وبلغت نسبة الارتفاع في

في العام 2019 إلى 91,7 مليون سيارة. وسيكون الانخفاض قوياً بشكل خاص في أوروبا بنسبة سالب 24- في المئة، تليها الولايات المتحدة بنسبة سالب 18- في المئة والصين بنسبة سالب عشرة في المئة. في ألمانيا، يتوقع الاتحاد انخفاض اعداد السيارات الجديدة بنسبة سالب 23- في المئة لتصل إلى 2,8 مليون سيارة.

هذا وكانت صناعة السيارات في ألمانيا قد دخلت في أزمة بداية من خريف العام 2019 وقبل أزمة كورونا بسبب فضيحة تزوير قيم انبعاثات الغازات العادمة لمحركات الديزل، حيث أطلقت شركات تصنيع السيارات الكبرى ومورديها برامج توفير في المصروفات ارتبطت بشكل أساسي بخفض كبير للوظائف. حيث كانت شركة دايملر تخطط لخفض عدد العاملين فيها بنحو 10 آلاف شخص في المجالات المتعلقة بالإدارة والإنتاج في جميع أنحاء العالم. إلا أن هذا الرقم قد يكون الآن أعلى بكثير بسبب جائحة كورونا. كما أعلنت شركة أودي التابعة لمجموعة فولكسفاغن عن إلغاء 9500 وظيفة في ألمانيا. وكانت شركة BMW قد اتفقت مؤخراً مع مجلس العمل على إلغاء حوالي 6 آلاف وظيفة بسبب انخفاض المبيعات المرتبط بأزمة كورونا. كما تقوم الشركات الموردة لأجزاء السيارات بإلغاء عشرات الآلاف من الوظائف من خلال عدم شغل الوظائف الشاغرة، ومدفوعات نهاية الخدمة والتقاعد المبكر.

وفي سياق متصل، استمر ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو في شهر مايو بسبب أزمة كورونا. حيث أعلن مكتب الإحصاء الأوروبي أن عدد العاطلين في منطقة اليورو ارتفع خلال شهر مايو بواقع 159 ألفاً ليصل إجمالي عدد العاطلين إلى 12,146 مليون شخص، وهو ما يعني ارتفاع معدل البطالة في منطقة اليورو من 7,3 إلى 7,4 في المئة، في نتيجة مباشرة للإجراءات الصارمة التي اتخذتها العديد من الدول لاحتواء جائحة كورونا بدأً من شهر مارس. وكان معدل البطالة (والذي يتم احتسابه بمعايير مختلفة عن المعايير المستخدمة في ألمانيا) في شهر مايو متفاوتاً بين دول المنطقة حيث كان منخفضاً نسبياً في هولندا (3,6 في المئة) وألمانيا (3,9 في المئة). بينما سجلت أعلى القيم في اليونان (14,4 في المئة) وإسبانيا (14,5 في المئة).

علاوة على ذلك ونتيجة لجائحة كورونا، تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدل بطالة يصل إلى 9,4 في المئة في الربع الرابع من العام 2020م. وستكون هذه أعلى قيمة لمعدل البطالة للدول الثلاثين الأعضاء منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن

حزمة أوروبية لمواجهة أزمة كورونا

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حزمة مالية في تاريخها لمواجهة أزمة كورونا. ويبلغ حجم الاتفاق الذي تم التوصل إليه حوالي 1,8 تريليون يورو. وينص على إنشاء صندوق إعادة اعمار بقيمة 750 مليار يورو سيساعد دول الاتحاد الأوروبي التي تضررت بشدة من الجائحة على معالجة الاضرار والخسائر التي اصابت اقتصاداتها. حيث سيتم تقديم 390 مليار يورو على شكل مساعدات ومنح مالية بينما سيتم تقديم 360 مليار يورو على شكل قروض. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي للسنوات من 2021م إلى 2027م بحجم يتجاوز 1,074 تريليون يورو. ويعد هذا الاتفاق نجاحاً لرئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي التي بدأت هذا الشهر، وقد علقت المستشارة أنجيلا ميركل على نجاح أعضاء الاتحاد في التوصل للاتفاق بالقول انها إشارة هامة الى ان أوروبا ما تزال قادرة على التصرف بشكل مشترك. بينما وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الحدث بأنه يوم تاريخي بالنسبة لأوروبا. وقد انعكس التوصل الى اتفاق أوروبي بشكل إيجابي على الأسواق المالية، حيث ارتفع اليورو إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر.

وكانت الخلافات قد تركزت بشكل كبير على برنامج إعادة الاعمار والمنح المالية التي يُفترض ان تقدم للدول الاعضاء ذات البطالة المرتفعة والنمو الاقتصادي الضعيف، والتي تضررت بشكل خاص من أزمة كورونا. وقد انقسمت دول الاتحاد في هذا الموضوع الى جبهتين الأولى متمثلة في دول شمال أوروبا وتضم هولندا، النمسا، الدنمارك والسويد وانضمت لها فنلندا، وبين دول جنوب القارة وخصوصاً إيطاليا وإسبانيا وفرنسا. وبينما اعترضت دول شمال أوروبا على تقديم منح مالية مجانية للدول الأعضاء، عبر الأوروبيون الجنوبيون عن توقعهم مزيداً من التضامن من شركائهم الأوروبيين في أزمة تعد الأسوأ منذ عقود.



مدينة ميونخ 113 في المئة لشراء مسكن و66 في المئة للإيجار وفي هامبورج 96 في المئة لشراء منزل و55 في المئة للإيجار، كذلك الامر في مدينة فرانكفورت والتي ارتفعت فيها قيمة المنازل السكنية بنسبة 90 في المئة بينما ارتفعت ايجارات المنازل بنسبة 46 في المئة.

تحديات قطاع صناعة السيارات الألمانية

تواجه قطاع صناعة السيارات في ألمانيا تحديات كبيرة ومختلفة والتي بدأت من خريف العام 2019 وتراجع مبيعات السيارات بسبب قضية تزوير قيم انبعاثات الغازات العادمة ومن ثم أزمة كورونا والتي أدت الى تراجع غير مسبوق في مبيعات السيارات في ألمانيا وفي أوروبا. في ألمانيا وبسبب الاغلاق الصارم للاقتصاد منذ بداية الأزمة، تقلصت مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 50 في المئة في شهر مايو بعد ان كانت قد تراجعت بنسبة 61,1 في المئة في شهر ابريل، وبحساب اجمالي المبيعات للسيارات الجديدة في ألمانيا منذ بداية العام وحتى شهر مايو سجلت مبيعات السيارات تراجعاً اجمالياً خلال هذه الفترة بنسبة 35 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ومن بين الشركات المصنعة الألمانية، سجلت مجموعة فولكس فاجن مع جميع العلامات التجارية للسيارات التي تنتجها، انخفاضاً بنسبة 72,7 في المئة في شهر أبريل ونحو 34,7 في المئة منذ بداية العام، وفي مجموعة ديملر المنتجة للسيارات من علامة مرسيدس - بنز، وصل الانخفاض الى نسبة 78,8 في المئة في شهر ابريل وبنسبة أكثر من 30 في المئة منذ بداية العام، بينما كان الانخفاض في شركة بي إم دبليو 65,3 في المئة في ابريل مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي و29,3 في المئة منذ بداية العام. وبالرغم من هذا التراجع في مبيعات قطاع صناعة السيارات الألماني الا ان ألمانيا تضل الدولة الرائدة في هذه الصناعة على مستوى العالم، حيث أظهرت دراسة حديثة صادرة عن مركز إدارة السيارات (CAM) ان ما مجموعه 55 في المئة من جميع الابتكارات الجديدة في العالم في صناعة السيارات في العام الماضي 2019م أتت من شركات صناعة السيارات الألمانية فولكس فاجن وشركتي دايملر وبي إم دبليو، وذلك من بين ما مجموعه 1465 ابتكاراً قدمها مصنعو السيارات العالميون خلال العام، وبزيادة بنسبة 10 في المئة عن العام 2018م.



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

عجز الموازنة المغربية تجاوز 2.8 مليار دولار



وأظهر تقرير الخزينة العامة، بلوغ مجموع موارد صندوق تدبير جائحة "كورونا" المستجد (كوفيد - 19)، حتى نهاية يونيو (حزيران) الماضي ما مجموعه 33.3 مليار درهم (3,3 مليار دولار). مبيّنة أنه في نهاية الشهر الماضي، سجّل حساب الصندوق الخاص لتدبير جائحة "كوفيد - 19" موارد بقيمة 33.3 مليار درهم، في حين بلغت النفقات 18.1 مليار درهم (1,8 مليار دولار).

كشفت الخزينة العامة للمملكة المغربية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، عن تسجيل عجز في الموازنة حتى نهاية يونيو الماضي، بلغ 28.8 مليار درهم (2.8 مليار دولار)، مقابل عجز في الموازنة قدره 22.8 مليار درهم (2,2 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبحسب التقرير الصادر عن الخزينة العامة، فإن هذا العجز سببه رصيد إيجابي بلغ 8.3 مليار درهم (830 مليون دولار)، تعود إلى الحسابات الخاصة للخبزينة، ومصالح الدولة التي يتم تدبيرها بكيفية مستقلة. مبيّنة أنه على أساس الإيرادات المحصلة والنفقات الصادرة، يكشف تنفيذ قانون المالية (الموازنة) أيضاً عن رصيد عادي سلبي يبلغ 805 ملايين درهم (80,5 مليون دولار)، مقابل رصيد إيجابي قدره 2.3 مليار درهم (230 مليون دولار) في العام الماضي.

المركزي الكويتي: القطاع المصرفي قوي ومهين



(صندوق الاحتياطي العام)، لن يكون كافياً لتغطية العجز لدى الحكومة المركزية، حيث أنّ رصيد صندوق الاحتياطي العام يتناقص باطراد على مدار السنوات الثلاث الفائتة، وقد تسارعت هذه العملية في الأشهر الأخيرة بعد التراجع في أسعار النفط وتطبيق الكويت لاتفاق أوبك+ لخفض إنتاج النفط.

توقّع محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل، أن يبقى القطاع المصرفي الكويتي على المستوى نفسه من الاستقرار، رغم الأزمة التي تعصف باقتصاد البلاد بسبب فيروس كورونا، مشيراً إلى أنّ "التحدي المزوج الناجم عن تداعيات الجائحة على الاقتصاد، وتدهور أسعار النفط، أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية للدولة".

ولفت الهاشل بمناسبة صدور تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، أنّ "قوة القطاع المصرفي ومثابته تتوقفان على امتداد فترة الأزمة الحالية وشدها، وقد تختلف آثارها من بنك لآخر"، مشدداً على أنه "بفضل المستويات القوية لكفاية رأس المال ووفرة السيولة والمخصصات وجودة الأصول، ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة ويشكل جزءاً حيوياً من آلية دعم التعافي الاقتصادي المرتقب"، معتبراً أنه "على الرغم من الظروف الاستثنائية الحالية التي يمرّ بها الاقتصاد الكويتي، فإن الائتمان المصرفي قد يسجل نسب نمو إيجابية جيدة".

وكانت وكالة ستاندر أند بورز قد عدّلت النظرة المستقبلية للكويت من مستقرة إلى سلبية، مبيّنة أنّ مصدر السيولة الرئيسية للبلاد

2.1 تريليون دولار خسائر البنوك العالمية بسبب "كورونا"



يعادل حجم النظام المصرفي الصيني من حيث قروض الزبائن حجم الأنظمة المصرفية الأميركية واليابانية والألمانية والبريطانية معاً، وهو يضطلع بدور أهم منها في ضخ الائتمان بالاقتصاد. وبحسب التقديرات ستبلغ حصة أميركا الشمالية من الخسائر الجديدة 366 مليار دولار وغرب أوروبا 228 مليار دولار وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 142 مليار دولار وأميركا اللاتينية 131 مليار دولار.

كشفت وكالة ستاندرد أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية في تقرير حديث صادر عنها، عن أنّ أزمة "كورونا" ستكفّل البنوك في أنحاء العالم خسائر قيمتها 2.1 تريليون دولار في القروض بنهاية العام القادم.

وتوقعت أن تبلغ خسائر القروض في العام الحالي 1.3 تريليون دولار، وهو ما يزيد على مثلي مستوى العام الماضي، مرجّحة أن يكون حوالي 60 في المئة من تلك الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كانت أكبر الزيادات النسبية بما يتجاوز المثلين في المتوسط مقارنة مع العام الماضي ستكون في أميركا الشمالية وغربي أوروبا.

وكشفت الوكالة عن أنّ خسائر الائتمان لتلك البنوك ستمتص نحو 75 في المئة من أرباحها قبل تجنب المخصصات، على أن تتحسن هذه النسبة إلى حوالي 40 في المئة في 2021، حيث من المتوقع أن يكون نصيب آسيا والمحيط الهادئ من تلك الخسائر 1.2 تريليون دولار في 2021، ثلاثة أرباعها من الصين، حيث

اقتصادات الخليج تواجه انكماشاً حاداً في 2020



على أن يسجل نمواً بنسبة 2.5 المئة في العام المقبل. في حين قبل ثلاثة أشهر، كانت التوقعات بأن ينكمش الاقتصاد الكويتي 2.9 في المئة في 2020 على أن يحقق نمواً اثنين بالمائة في العام المقبل.

كشف استطلاع رأي أجرته "رويترز" عن تسجيل النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج العربي انكماشاً حاداً في العام الحالي، قبل أن يتعافى في 2021، بسبب تضرره من الصدمة المزدوجة المتمثلة بجائحة فيروس كورونا وانهار أسعار النفط.

وتوقعت "رويترز" انكماشاً اقتصادياً شديداً بالمنطقة المنتجة للهيدروكربون، إذ تضررت أسعار النفط على جانبي الإمداد والطلب في آن واحد. وبحسب الاستطلاع فإنه من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية بنسبة 5.2 في المئة في 2020 ثم يتعافى إلى نمو 3.1 في المئة خلال العام المقبل. وكان استطلاع مماثل قبل ثلاثة أشهر قد توقع أن تسجل المملكة، أكبر اقتصاد في المنطقة وأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، نمواً بنسبة واحد بالمائة في عام 2020 واثنين في المئة في 2021.

كذلك يتوقع الاستطلاع أن يسجل اقتصاد الكويت أكبر انكماش بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.1 في المئة في 2020

الإمارات الأولى عربياً في مؤشر "الحكومة الذكية 2020"



خدمة الهاتف المتحرك في الإمارات (شركة اتصالات وشركة دو)، حيث عمل الفريق على رفع ترتيب الدولة في المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات من خلال إطلاق عدد من المبادرات خلال السنوات الماضية بما ساهم في الحفاظ على الصدارة العالمية للدولة في المؤشرات.

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول خليجياً وعربياً وفي غرب آسيا، بينما جاءت في المرتبة السابعة عالمياً، في مؤشر البنية التحتية للاتصالات بحسب تقرير استبيان الأمم المتحدة للحكومة الذكية 2020، كما حلت في المركز الثاني آسيوياً في هذا المؤشر. إضافة إلى ذلك حققت الإمارات تقدماً كبيراً في مؤشرات التنافسية العالمية لقطاع الاتصالات في التقرير، حيث حافظت على المركز الأول عالمياً في مؤشر اشتراكات الهاتف المتحرك، وتقدمت من المركز الثاني إلى المركز الأول عالمياً في مؤشر اشتراكات إنترنت النطاق العريض المتحرك، أما في مؤشر نسبة مستخدمي الإنترنت فانقلت من المركز الثالث عشر عالمياً إلى المركز الخامس، كما حققت قفزة نوعية في مؤشر اشتراكات النطاق العريض الثابت حيث انتقلت من المركز الثامن والستين عالمياً إلى المركز التاسع والعشرين.

وتأتي هذه الإنجازات نتيجة جهود الفريق التنفيذي لمؤشر البنية التحتية للاتصالات برئاسة هيئة تنظيم الاتصالات وعضوية مشغلي

الصقر يبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع إيطاليا



قطاع الأعمال الكويتي، المحرك الرئيسي في عجلة تنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة، منوهاً إلى أهمية الدخول في شراكات استثمارية وتجارية، والمساهمة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى مع القطاع الخاص الكويتي، مشيداً بالغرفة وتعاونها الإيجابي مع السفارة الإيطالية، من خلال إقامة عدة فعاليات اقتصادية في السنوات السابقة التي كان لها الأثر المباشر في فتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي.

أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد جاسم الصقر، إلى "اهتمام الغرفة بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت وإيطاليا التي تعتبر من ضمن أفضل 10 شركاء تجاريين مع الكويت".

وناقش الصقر لدى استقباله السفير الإيطالي في الكويت كارلو بالدوتشي، التصورات الخاصة بألية التعاون المشترك، بعد مرحلة الانتهاء من أزمة كورونا، مقترحاً إنشاء منصة للحوار الاقتصادي بين البلدين يقودها ممثلو القطاع الخاص بهدف خلق شراكات تجارية واستثمارية استراتيجية.

ولفت الصقر إلى "تميز التعاون الاستثماري بين البلدين"، معتبراً أن "مرحلة ما بعد أزمة الوباء العالمي (كوفيد 19) ستقدم العديد من الفرص التجارية والاستثمارية، وستفتح آفاقاً جديدة للتعاون خصوصاً في المجال الرقمي والإلكتروني"، مشدداً على أن "الغرفة على أتم الاستعداد لتسخير قدراتها المتاحة للسفارة الإيطالية في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة".

بدوره أكد بالدوتشي "الحرص على التواصل مع الغرفة كونها ممثل

ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي في الأردن 17 في المئة



المئة"، لافتا إلى أنه "استطعنا تحويل محنة كورونا إلى منحة، حيث استجبنا للأزمة بتدابير عاجلة على مستوى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، اقترنت بقوة الأساسيات الاقتصادية بما فيها استدامة القدرة على تحمل الدين وسلامة النظام المالي".

وتوقع الوزير الأردني أن يشكّل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة، إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج، والتجارة، والسياحة المجمدة حاليا بنسبة 100 في المئة.

أظهرت الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 17.1 في المئة إلى نحو 214.9 مليون دينار (3030 مليون دولار) مقارنة مع مستواه خلال الفترة ذاتها من العام 2019، وذلك بعدما كان صافي الاستثمار المباشر 183.5 مليون دينار في 2019.

ويتخوف الأردن من أن يؤدي استمرار توتر الأوضاع السياسية في محيط المملكة، إلى التأثير سلبا على حجم الاستثمارات الخاصة القادمة من الخليج والدول الأجنبية.

وكان توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الأردني خلال العام الحالي 2020 لأول مرة منذ عقود، وقد أكد في هذا السياق أشار وزير المالية الأردني محمد العسوس، إلى أن "التوقعات تدعو إلى القلق، لأن الأردن استطاع قبلا أن يحقق نمواً بمتوسط 2 في

نمو حجم الاستثمار الجريء في السعودية 102 في المئة



إيجابية في معظم قطاعاته خلال عام 2019، مبيّنة أن المؤشرات النقدية والمصرفية مستمرة في تسجيل أداء جيد خلال العام الجاري على الرغم من أزمة جائحة كورونا. وبحسب التقرير نما الاقتصاد السعودي خلال عام 2019 بدعم من القطاع غير النفطي الذي حقق تطورات إيجابية، على الرغم من التراجع الملحوظ في القطاع النفطي نظرا لالتزام المملكة باتفاقية "أوبك+" التي تهدف إلى تحقيق استقرار السوق النفطية.

وفي ما يتعلق بالعام الجاري 2020، فأظهر التقرير أن عرض النقود حقق خلال يونيو (حزيران) ارتفاعا سنويا نسبته 9.0 في المئة ليلعب نحو 2052 مليار ريال، ونمت أيضا الودائع المصرفية بمعدل 9.0 في المئة لتبلغ نحو 1843 مليار ريال، فيما ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص 13.2 في المئة ليلعب نحو 1610 مليارات ريال.

كشفت منصة ماغنيت المتخصصة في الاستثمار الجريء، عن نمو حجم نمو الاستثمار برأس المال الجريء خلال النصف الأول في المملكة العربية السعودية بنسبة 102 في المئة متخطيا كامل نسبة نمو العام الماضي 2019.

وبحسب "ماغنيت" فقد نمت قيمة إجمالي الاستثمار الجريء في الشركات الناشئة السعودية بوتيرة أسرع بكثير من معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لم يتجاوز معدل النمو في إجمالي قيمة الاستثمار الجريء في دول المنطقة نسبة 35 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019.

ووفق تقرير "ماغنيت" الذي حمل عنوان "الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020 شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضا بلغ 8 في المئة خلال النصف الأول من العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019، بينما سجلت السعودية زيادة بنسبة 29 في المائة.

وبحسب "ماغنيت" فقد جاءت الزيادة في قيمة الاستثمارات وعدد الصفقات في السعودية رغم أزمة فيروس كورونا والتي أثرت بشكل كبير على تدفق النقد للشركات الناشئة.

في الموازاة، كشفت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) في تقرير صادر عنها، عن تحقيق الاقتصاد السعودي تطورات

تراجع عجز الهيزان التجاري التونسي 33 في المئة



المقابل، سجلت صادرات قطاع المنتجات الفلاحية والغذائية ارتفاعاً بنسبة 10.7 في المئة. أما بالنسبة للواردات، فقد شهدت بدورها تقلصاً بسبب الانخفاض المسجل على مستوى واردات معظم القطاعات، منها مواد التجهيز بنسبة 29.8 في المئة، والمواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 22.6 في المئة، والمواد الاستهلاكية بنسبة 20.7 في المئة، و مواد الطاقة بنسبة 29.6 في المئة.

كشف المعهد التونسي للإحصاء (حكومي)، عن تراجع العجز التجاري في تونس بنسبة 33 في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الحالية، حيث بلغ العجز نحو 7.567 مليار دينار تونسي (2.7 مليار دولار)، بعد أن كان في حدود 11.163 مليار دينار (نحو 4 مليارات دولار) خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وشهدت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تحسناً بنسبة 3.5 في المئة، حيث بلغت نحو 74 في المئة، في حين تراجعت الصادرات مع نهاية شهر يوليو (تموز) الماضي بنسبة 19.5 في المئة، أما الواردات فقد تراجعت بدورها بنسبة لا تقل عن 23.2 في المئة.

وبحسب المعهد الحكومي فقد انخفضت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 24 في المئة، كما تراجع قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 25.4 في المئة. أما قطاع الطاقة؛ فقد سجلت صادراته تراجعاً بنسبة 11.1 في المئة، كذلك تراجعت صادرات قطاع الفوسفات ومشتقاته بنسبة 4.5 في المئة. وفي

غرفة قطر: الصين الشريك التجاري الأول للدولة

ووفقاً للغرفة تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لدولة قطر على مستوى إجمالي التجارة الخارجية (صادرات وواردات) خلال شهر ابريل، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين ما قيمته (2.8) مليار ريال قطري، وهو ما يمثل 14.5% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدولة قطر خلال شهر أبريل 2020.

كشفت غرفة قطر عن تصدّر قطر عدد من المؤشرات الاقتصادية والتمويّة العالمية، حيث سجلت أعلى مستوى لمشاركة المرأة في القوى العاملة بنسبة 58.3% وفقاً لدراسة صدرت مؤخراً عن صندوق النقد العربي، تلتها الكويت بنسبة 49.3 في المئة.

وبحسب النشرة الاقتصادية الشهرية التي أصدرتها الغرفة، عن تبوء دولة قطر مرتبة عالمية متقدّمة في مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث جاءت في المركز 31 على الصعيد العالمي من بين 186 دولة شملها المؤشر الذي يقيّم مدى الحرية الفكرية والاقتصادية. كما تصدرت دولة قطر قائمة الدول العربية بإحرازها المرتبة الأولى، والمرتبة 27 عالمياً في ترتيب مؤشر السلام العالمي لعام 2020 الصادر عن "معهد الاقتصاد والسلام" في أستراليا. وبيّنت الغرفة أنّ هذا التصنيف يعكس المكانة التي تبوّأها قطر على مستوى العالم في مجال الأمن، والتي جاءت متماشية مع رؤية قطر (2030) واستراتيجيتها في تعزيز الأمن والأمان على مستوى الدولة بما يعزّز من مناخ الاستثمار فيها.



مصر تحقق نموًا 3.8 في المئة رغم تداعيات كورونا



أشار وزير المالية المصري محمد معيط، إلى أن "مصر تمكنت من تجاوز تداعيات فيروس كورونا بتحقيق معدل نمو هو الأعلى بين الدول الناشئة ما ساهم في تخفيف مخاطر صدمات كورونا على القطاعات الحيوية التي شهدت خسائر وأضرارًا متفاوتة، الأمر الذي بعث على الارتياح داخل الأوساط الاقتصادية".

وكشف معيط عن تحقيق مصر معدل نمو قدره 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019 - 2020، وهو معدل النمو الأعلى على مستوى معظم الدول الناشئة، على الرغم من التداعيات السلبية لأزمة وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على الاقتصاد.

وخلال اجتماع عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي للاطلاع على المؤشرات الأولية للأداء المالي للعام 2019 - 2020، أكد معيط أن "البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة تشير إلى تحقيق نتائج مالية أفضل من المستهدف عقب ظهور فيروس كورونا"، لافتًا إلى أن "انخفاض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي لتحقيق

7.8 في المئة، مع تحقيق فائض أولي للعام الثالث على التوالي قدره نحو 105 مليارات جنيه، وهو ما يعادل حوالي 1.8 في المئة من الناتج".

وشدد معيط على أن "مصر تعد من الدول المحدودة للغاية على مستوى العالم التي استطاعت أن تحقق معدل نمو حقيقي خلال عام 2020، في ظل تداعيات فيروس كورونا، طبقًا للنتائج الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية".

وخلال اجتماع عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي للاطلاع على المؤشرات الأولية للأداء المالي للعام 2019 - 2020، أكد معيط أن "البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة تشير إلى تحقيق نتائج مالية أفضل من المستهدف عقب ظهور فيروس كورونا"، لافتًا إلى أن "انخفاض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي لتحقيق

خطة أوروبية تاريخية للنهوض الاقتصادي بـ 750 مليار يورو



توصل قادة دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، في ختام قمة ماراثونية استمرت خمسة أيام في بروكسل، إلى اتفاق على خطة تاريخية للنهوض الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. وتبلغ قيمة هذه الخطة 750 مليار يورو، سوف يتم تمويلها للمرة الأولى في تاريخ التكتل بواسطة قرض جماعي، تضاف إليها ميزانية طويلة الأمد للاتحاد الأوروبي (2021-2027) بقيمة 1074 مليار يورو.

وفي هذا الإطار، أشارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى أن "الاتفاق الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي بشأن صندوق ضخم للتعافي من آثار جائحة فيروس كورونا، يظهر أن دول التكتل قادرة على العمل معا حتى خلال أكبر أزماتها، فضلا عن استعدادها لسلك مسارات جديدة في ظروف غير معتادة".

واعتبرت خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن "هذا الاتفاق يمثل إشارة مهمة تتجاوز حدود

الاتحاد الأوروبي، وتبين أنه مع كل الخلفيات المتباينة لأعضاء التكتل، فإننا قادرون على التحرك والعمل"، مشددة على أن "نتائج قمة الاتحاد الأوروبي لا تعكس نهجا مشتركا إزاء القواعد المالية فحسب وإنما تجاه حكم القانون أيضا".

بدوره نوه الرئيس الفرنسي بالاتفاق على خطة النهوض الاقتصادي، معتبرا أن "هذا الاتفاق بمثابة يوم تاريخي لأوروبا".

سمير ناس يشارك في المنتدى العالمي للمستثمرين الملائكة



القطاعات الأكثر تأثراً وقدمت توصيات للحكومة فيما يتعلق برسم استراتيجيات دعم استمرارية الأعمال واستعادة حيوية الاقتصاد. وسلط ناس الضوء على عدد من المبادرات والبرامج التي اطلقتها الغرفة بهدف الدفع بأعضائها لمواكبة المتغيرات وضمان استمرارية أعمالهم بل ونموها.

الجدير بالذكر ان المنتدى العالمي للمستثمرين الملائكة يهدف لدعم الشركات الناشئة، وتطوير النظم البيئية الريادية، ويساعد رأس المال الاستثماري والشركات في التواصل مع الشركات الدولية والتكنولوجيا المالية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

شارك رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس في جلسات الطاولة المستديرة الافتراضية التي نظمها المنتدى العالمي للمستثمرين الملائكة تحت عنوان "تحول اقتصادات دول الخليج العربي لريادة الاعمال كنتيجة لجائحة كورونا".

وتناولت جلسات فعالية الطاولة المستديرة تأثيرات جائحة كورونا على اقتصادات دول الخليج العربي، والقطاعات الأكثر تأثراً من عملية الاغلاق، والإجراءات التي اتخذتها دول المنطقة لدعم استمرارية الاعمال وتحفيز الاقتصاد، والإجراءات اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي، إلى جانب ضرورة النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة ريادة الاعمال.

وأعرب ناس عن اعتزازه بالإجراءات المدروسة التي اتخذتها حكومة البحرين لمواجهة جائحة كورونا وضمان سلامة المواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى حزم الدعم والاعفاءات من الرسوم التي طالت المواطنين وأصحاب الاعمال وساهمت بشكل كبير في تخفيف الأعباء ودعم استمرارية الاعمال وتحفيز الاقتصاد الوطني. واستعرض الدور الذي لعبته غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال هذه الفترة، حيث قامت بإعداد عدد من الدراسات والاستبيانات حول

الجزائر تتيح للبنوك تقديم خدمات التمويل الاسلامي

مساراً تراجعياً مقابل العملات الأجنبية. وتأثرت أسواق الصرف الرسمية سلباً بحالة الركود التي ضربت الاقتصاد الجزائري منذ مارس/ آذار، بفعل تقشي فيروس كورونا، وتراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري 2020، إذ فقد الدينار تماسكه مقابل الدولار واليورو في تعاملات البنوك.



أعطت الجزائر الضوء الأخضر للبنوك من أجل تقديم خدمات التمويل الإسلامي، وذلك في إطار السعي وراء إيجاد مصادر تمويل جديدة لمواجهة المشكلات المالية المترتبة عن انخفاض عائدات الطاقة حيث تأثر الجزائر بانخفاض سعر النفط، خصوصاً بعد جائحة كورونا، ما أجبر الحكومة على خفض الإنفاق وتأجيل بعض المشروعات الاستثمارية المقررة لعام 2020.

"وأصبح "البنك الوطني الجزائري" أول مصرف حكومي يحصل على شهادة المطابقة الشرعية من "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية". في المقابل تدرس الهيئة منح شهادات المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لمؤسسات بنكية ومالية أخرى.

وسجل الدينار تراجعاً قياسيماً أمام العملات الأجنبية في التعاملات الرسمية، لتواصل العملة الجزائرية خسارة النقاط، مواصلةً بذلك

320 مليار دولار خسائر السياحة العالمية نتيجة "كورونا"

والقيود على السفر وإغلاق الحدود في معظم الوجهات. مبيّنة أن الولايات المتحدة والصين، المصدرين الرئيسيين للسياح دولياً، لا تزالان في حالة جمود.



كشفت وكالة السياحة العالمية، عن تسبّب وباء "كوفيد - 19" بخسائر في قطاع السياحة العالمي بلغت 320 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، ما يشكّل تهديداً لدخل ملايين الأشخاص.

وبيّنت المنظمة بأن الرقم أعلى بثلاث مرّات من الخسائر التي سجّلتها السياحة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية عام 2009، حيث تراجع عدد السياح في العالم بـ 300 مليون بين يناير (كانون الثاني) ومايو (أيار)، أي ما يعادل نسبة 56%، في وقت تضرر قطاع السياحة جزاء تدابير الإغلاق التي فُرضت للحد من تفشي "كوفيد - 19" وفق المنظمة.

وفي هذا السياق، أوضح الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية زُرّاب بولوليكاشفيلي، أنّ "هذه البيانات الأخيرة توضح أهمية إعادة إطلاق السياحة، حيث يهدد التراجع الهائل في السياحة العالمية مصادر رزق الملايين".

وبينما تعود السياحة ببطء في بعض الوجهات، حدّرت الهيئة الأممية من أن القطاع يواجه أخطار حدوث تطورات معاكسة على غرار عودة تفشي الفيروس وخطر إعادة فرض تدابير الإغلاق

العجلان: خلق شركات استراتيجية مع بريطانيا



وشدد على أنّ "مجلس الغرف السعودية يعمل وفقاً لتوجهات المملكة ورؤية 2030 إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة والشقيقة، ومن أهمها المملكة المتحدة، التي تربطنا بها علاقات مميزة ساهمت في رفع حجم التبادل التجاري، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 5 مليارات دولار أمريكي".

أشار رئيس مجلس الغرف السعودية عجلان العجلان، إلى أنّ "جائحة كورونا أثبتت متانة الاقتصاد السعودي بفضل الدعم الحكومي ورؤية المملكة 2030 التي أسهمت في تخطي الأزمة الاقتصادية للجائحة كما فتحت الافاق للاستثمار في عدة قطاعات أهمها القطاع التقني والطاقة المتجددة".

كلام العجلان جاء خلال الندوة الافتراضية التي نظمتها غرفة التجارة العربية البريطانية حول واقع الفرص الاستثمارية الواعدة بين البلدين في ظل جائحة كورونا.

وأكد العجلان على "ضرورة خلق المزيد من الشركات الاستراتيجية في القطاعات الاقتصادية التي يتمتع بها البلدين كقطاع الصناعة، والخدمات، والطاقة، والصحة والسياحة، والتكنولوجيا والابتكارات، فالمملكة اليوم تعد سوق مفتوحة على العالم وتمتلك حزمة من الفرص الاستثمارية الواعدة ومقبلة على خصخصة العديد من القطاعات".

2.43 تريليون دولار قيمة الأصول المالية للتمويل الاسلامي



مستوى العالم ومع ذلك لا تزال حصة كبرى تبلغ 75.12% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبرى حيث يمكنه أن يستوعب مزيداً من المتعاملين.

وحققت الصيرفة الإسلامية نمواً وتطوراً أكبر من المتوقع نتيجة لتطور أعمالها في عالم المال والأعمال ومناستها للصيرفة التقليدية.

كشفت دراسة حديثة عن أنّ إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم، يصل إلى 2.43 تريليون دولار، منها 1.72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأصول بـ 56% لتبلغ 3.8 تريليونات دولار بحلول عام 2023، منها 2.44 تريليون دولار أصول للمصارف الإسلامية.

وبحسب الدراسة يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة 40.3%، فيما تستحوذ بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حصة تبلغ 38.6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية. أما آسيا فتستأثر بحصة تبلغ 18.7% وأفريقيا بحصة 0.8%، بينما تسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة 1.7% من الإجمالي.

ويبلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية مئة مليون عميل على

"موديز" تخفّض تصنيف لبنان الائتماني إلى CA

الاجتماع مع وزارة المالية قد أعادت الأمور إلى نقطة الصفر.



خفضت وكالة "موديز" الدولية تصنيف لبنان الائتماني درجة واحدة من CA إلى C، مبيّنة أنّ هذا التصنيف يعكس تقديراتها بأن الخسائر التي يتكبّدها حائزو السندات خلال التعثر الحالي للبنان عن السداد من المرجح أن تتجاوز 65 في المئة.

وأعلنت الوكالة أنّ قرارها بعدم وضع نظرة مستقبلية للتصنيف الائتماني للبنان، يستند إلى احتمالات مرتفعة جداً لخسائر كبيرة للدائنين من القطاع الخاص. مبيّنة أن المؤسسات الضعيفة جداً وقوة الحوكمة يقوّضان خطوات الإصلاح الأولى للحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس حسن دياب من أجل استعادة بعض الاستقرار.

ويفاقم تصنيف "موديز" ضعف الموقف اللبناني في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض يعينه على تجاوز محنته المالية، ولا سيما في ظل الحديث عن نيّة "جمعية مصارف لبنان" الانسحاب من المحادثات مع الصندوق والتي يخيم على أجوائها خلاف بشأن نطاق الخسائر المالية الضخمة التي سيتكبدها لبنان المأزوم مالياً واقتصادياً ومعيشياً.

وأبدت الجمعية أسفها واستهجانها لكون الأجواء التي سادت

السودان يقر موازنة معدلة لمواجهة آثار "كورونا"



وافق مجلس السيادة ومجلس الوزراء في السودان، على موازنة معدلة للعام الحالي 2020. وجاء تعديل الموازنة بعد أن فقد السودان 40 في المئة من إيراداته عقب تفشي جائحة كورونا في مارس/ آذار الماضي.

ولفت وزير الإعلام السوداني فيصل محمد صالح، عقب الاجتماع المشترك بين المجلسين، إلى أن "السبب وراء تعديل الموازنة هو الحاجة لتبني سياسات لتخفيف التأثير السلبي لجائحة كورونا على الوضع الاقتصادي العام"، مشيراً إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 40 في المئة، وازدياد حجم الإنفاق العام لمواجهة ظروف الجائحة وما خلقته من تداعيات".

وأوضح أنه "مع زيادة حجم المصروفات وانخفاض الإيرادات ازدادت نسبة العجز العام في الموازنة، لذلك كان لابد من مراجعة الميزانية واتخاذ إجراءات طوارئ من بينها الترشيد ودعم الوقود والتعديل التدريجي لأسعار صرف الدولار والدولار الجمركي لمدى

زمني يستمر لعامين حتى الوصول إلى السعر الحقيقي".

واعتبر أن "الإصلاحات الاقتصادية تلك، ستحقق تحسناً في النمو الاقتصادي ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً متدرجاً بنهاية البرنامج في عام 2021 بثماني نقاط بحيث يخرج من مؤشر النمو السلبي إلى مدى متوسط وطويل مما يسهم في التحكم في التضخم الذي وصل إلى مستويات عالية".

ارتفاع الأصول الاحتياطية للكويت 1.8 في المئة



ارتفعت الأصول الاحتياطية لدولة الكويت خلال حزيران (يونيو) الماضي بنسبة 1.8 في المئة، عند مستوى قياسي جديد للشهر الثالث على التوالي. ويأتي الارتفاع، على الرغم من تداعيات جائحة "كورونا" على الاقتصاد الكويتي، وانهبان أسعار النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة للكويت.

وعلى أساس سنوي، زادت الاحتياطيات بنسبة 21 % في حزيران (يونيو) الماضي، من 37.7 مليار دولار في الشهر المماثل من 2019.

وتضمنت احتياطيات الكويت نحو 43 مليار دولار رصيد الودائع والعملات، إضافة لنحو 1.83 مليار دولار حقوق السحب الخاصة للكويت لدى "صندوق النقد الدولي"، وأيضاً نحو 702.4 مليون دولار رصيد لدى "النقد الدولي".

في الموازنة، بلغ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي نحو 45.021 مليار دينار في نهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي، أي بزيادة 299.6 مليون دينار على أساس شهري، مقارنة بشهر أيار (مايو)، فيما بلغ نمو الودائع 3.19 في المئة منذ بداية العام

الحالي، و2.26 في المئة مقارنة بشهر يونيو من العام الماضي. وقد زاد إجمالي ودائع القطاع الخاص بنحو 646.2 مليون دينار مقارنة بمايو، إلى 37.748 مليار، أي بنمو 1.74 في المئة، فيما بلغت الزيادة 4.16 في المئة منذ بداية 2020، و1.7 في المئة على أساس سنوي (مقارنة بـ يونيو 2019).

سعود المشاري: الأمن الغذائي أولوية خطط اتحاد الغرف الخليجية ومستقبلا



الجائحة وأكثر الجهات تضرراً منها مع طرح العديد من التوصيات الهامة للتخفيف من حدة أثر هذا الوباء. كما عقد الاتحاد العديد من الاجتماعات الخاصة بإعادة هيكلته واستراتيجيته ضمن خطة تطوير الاتحاد خلال المرحلة القادمة للقيام بدوره بشكل أوسع وأشمل في تمثيل القطاع الخاص الخليجي لتحقيق رؤيته في تعزيز وتسريع خطى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وصولاً إلى وحدتها الاقتصادية".

أشار أمين عام اتحاد الغرف الخليجية سعود المشاري، إلى "تأثير جائحة كورونا ورؤية الاتحاد لمواجهتها عن طريق تعاون القطاعين العام والخاص في دول المجلس"، لافتاً إلى "أهمية الحزم المحفزة التي قدمتها حكومات دول المجلس لدعم القطاع الخاص الخليجي للتصدي والحد من آثار هذه الجائحة، إلى جانب المبادرات العديدة والهامة التي أطلقتها الغرف التجارية الخليجية في ظل جائحة كورونا ولغاية الآن".

وأكد المشاري في حديث لوكالة الأنباء العمانية، أن "أولوية خطط الأمانة العامة المستقبلية هي الأمن الغذائي الخليجي، الاتحاد الجمركي، الاستثمارات الأجنبية، ودور القطاع الخاص كشريك استراتيجي للقطاع العام، وأهمية العودة بحذر بعد رفع الحظر وكيفية مساهمة القطاع الخاص الخليجي في تحقيق عودة آمنة دون المساس بصحة وسلامة المواطن"، موضحاً أن "جهود اتحاد الغرف الخليجية شملت إصدار تقرير متكامل حول تداعيات كورونا على القطاع الخاص الخليجي تضمن رؤية الاتحاد لكيفية التصدي

تراجع إيرادات البحرين 29 في المئة



2020. بدورها كانت توقعت وكالة ستاندر آند بورز للتصنيفات الائتمانية أن ترتفع ميزانية البحرين إلى 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، من 4.6 في المئة في 2019، فيما يرجع إلى حد كبير إلى هبوط أسعار النفط. وحصلت البحرين التي تعمل على سد العجز في الميزانية، على حزمة مساعدات في 2018 بقيمة 10 مليارات دولار من دول خليجية عديدة بهدف تفادي أزمة ائتمان ووقف الانهيار الاقتصادي.

تراجعت إيرادات الحكومة البحرينية 29 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي 2020، بسبب ضعف أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا الجديد.

وهبطت الإيرادات النفطية 35 في المئة بينما تراجعت الإيرادات غير النفطية 13 في المئة، في حين ارتفع الإنفاق الحكومي 2 في المئة في النصف الأول من العام الجاري. وكانت البحرين أعلنت في يوليو/ تموز الماضي، عن أنها ستضيف حوالي 177 مليون دينار (470 مليون دولار) إلى ميزانية الدولة للعام 2020 في إنفاق طارئ لمحاربة جائحة فيروس كورونا.

ووفقاً لمرسوم ملكي، فسيجري استقطاع مبلغ قدره 450 مليون دولار أميركي من حساب احتياطي الأجيال القادمة لمرة واحدة، وقد أنشئ هذا الصندوق في 2006 لإعادة استثمار إيرادات النفط والغاز ويخصص لدعم الميزانية العامة للدولة. وبحسب المرسوم أيضاً سوق يتم وقف الاقتطاع من إيرادات النفط المرصود لصالح حساب احتياطي الأجيال القادمة بصفة مؤقتة حتى نهاية السنة المالية

ارتفاع إجمالي الدين الداخلي في سوريا



الدول إلى الدين لتغطية عجز مالي أو لتغطية تمويل المشاريع الاستثمارية، ويشكل الدين الداخلي أداة لاستثمار الأموال ضمن الدولة عبر طرح المصرف المركزي أوراقا مالية أو سندات خزينة للاكتتاب العام، وتكون الدولة مدينة لمالكي تلك السندات وتلتزم بالتسديد بعد انقضاء أجل تلك السندات.

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي في سوريا 645 مليار ليرة (نحو 510 ملايين دولار) وذلك منذ بداية العام الجاري. وبحسب صحيفة "الوطن" السورية تعادل قيمة ذلك الدين نحو 11.6% من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للعام الجاري والبالغة 4 تريليونات ليرة، كما تعادل نحو 32% من إجمالي عجز الموازنة المقدر بنحو 1.4 تريليون ليرة.

وكان أعلن المصرف المركزي السوري عن 4 مزادات، اکتتب فيها عدد من المصارف المخول لها المشاركة في المزادات، إضافة لعملاء في تلك المصارف، وكان اثنان من تلك المزادات لأجل سنتين (اتمّ الاعلان عن المزاد الثاني منذ أيام، بينما اتمّ الإعلان عن المزاد الأول في فبراير الماضي)، وبمبلغ اکتتاب إجمالي يعادل 298.5 مليار ليرة.

أما المزادان الآخران فكانا للاكتتاب على شهادات إيداع لأجل 6 أشهر وبقيمة بلغت 166.5 مليار ليرة، (أعلن عن الأول في شهر مارس الماضي، بإجمالي اکتتاب بلغ 92.2 مليار ليرة، والثاني في يونيو الماضي، بإجمالي اکتتاب 74.3 مليار ليرة). وتلجأ

فيتش " تخفض تصنيف سلطنة عُمان



التمويل التي أبدتها عُمان في الماضي، كما أن الجدول الزمني الحاد للاستحقاق سيبقي احتياجات تمويل عُمان كبيرة في ما بعد ذلك، حتى مع كبح العجز المالي. وتوقعت أن يبلغ إجمالي العجز المالي واستحقاقات الدين الخارجي بين 12 و14 مليار دولارا سنويا في الفترة من 2020 إلى 2022.

خفّضت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، تصنيف سلطنة عُمان الائتماني للمرة الثانية هذا العام، مقلصة إياه بواقع درجة إلى "بي. بي سليبي" من "بي. بي. بي"، وأبقت على نظرتها المستقبلية سلبية، كاشفة عن استمرار تآكل القوائم المالية والميزان الخارجي.

وتوقعت فيتش عجزا ماليا لسلطنة عُمان عند نحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 ارتفاعا من ثمانية في المئة العام الماضي، بسبب انخفاض الإيرادات بنسبة 32 في المئة نتيجة هبوط أسعار النفط في مقابل الإنتاج الذي فاق كثيرا خفض الإنفاق بنسبة ثمانية في المئة.

وتتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر النفط في صادرات عُمان 45 دولارا للبرميل في 2020 وهو أقل كثيرا من تقديرها للسعر الذي يحقق مستوى التعادل، والبالغ 70 دولارا. كما من المتوقع أن يزيد الدين إلى أكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري بالمقارنة مع 60 في المئة في العام الماضي.

وبحسب "فيتش" ستكون السنوات المقبلة اختبارا مهما لمرونة



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**

Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والنشريات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربما المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

CORRUPTION AND COVID-19



A report issued by the International Monetary Fund showed that Corruption, the abuse of public office for private gain, is about more than wasted money: it erodes the social contract and corrodes the government's ability to help grow the economy in a way that benefits all citizens. Corruption was a problem before the crisis, but the COVID-19 pandemic has heightened the importance of stronger governance for three reasons.

First, governments around the world are playing a bigger role in the economy to combat the pandemic and provide economic lifelines to people and firms. This expanded role is crucial but it also increases opportunities for corruption. To help ensure the money and measures are helping the people who need it most, governments need timely and transparent reporting, ex-post audits and accountability procedures, and close cooperation with civil society and the private sector.

Second, as public finances worsen, countries need to prevent tax evasion and the waste and

loss of funds caused by corruption in public spending.

Third, crises test people's trust in government and institutions, and ethical behavior becomes more salient when medical services are in such high demand. Evidence of corruption could undermine a country's ability to respond effectively to the crisis, deepening the economic impact, and threatening a loss of political and social cohesion.

During this crisis the IMF hasn't taken its eye off the ball of our governance and anti-corruption work. Our message to all governments has been clear: spend whatever you need but keep the



receipts, because we don't want accountability to be lost in the process.

In our lending work, we have provided quick disbursements to meet urgent needs. At the same time, enhanced governance measures to track COVID-19 related spending have been part of the emergency financing for countries to fight the pandemic.

Borrowing countries have committed to (i) undertake and publish independent ex-post audits of crisis-related spending and (ii) publish crisis-related procurement contracts on the government's website, including identifying the companies awarded the contract and their beneficial owners. The IMF also ensured that emergency resources are subject to the IMF's Safeguards Assessment policy.

LONG-TERM REFORM BEYOND THE CRISIS

Governance safeguards for emergency assistance related to COVID-19 are part of a more comprehensive effort by the IMF to improve its member countries good governance

and efforts to tackle corruption.

The IMF has significantly increased its focus on governance and corruption over the last few years. We adopted in 2018 an enhanced framework designed to make our work with countries more candid, evenhanded, and effective. This laid the foundation for our COVID-19 policy and lending response, where stronger governance matters even more.

We recently assessed our progress in recent years and published the findings in a staff analysis. Here are the key highlights:

- We speak more candidly and in-depth about governance issues with countries. Text mining analysis shows that we increased coverage of governance and corruption issues in our annual assessments of countries' economic health and in our lending programs. Governance-related references more than doubled in staff reports in the 18 months after the IMF approved the framework, compared with 2017. In 2019, the IMF discussed governance with countries four times more than the average over the prior ten years.



Corruption

Just recently—for instance—our surveillance work has focused on central bank governance and operations in Liberia, financial sector oversight in Moldova, and the anti-corruption framework in Mexico. Fund staff are proposing more concrete governance and anti-corruption recommendations.

- IMF-supported lending programs include specific conditionality related to governance and anti-corruption reforms, with governance improvements now being a core objective of many programs.

- We have stepped up technical assistance and training to help countries strengthen governance and anti-corruption efforts. We aim to help countries improve governance in areas such as tax administration, expenditure oversight, fiscal transparency, financial sector oversight, anti-corruption institutions, and asset declarations for senior officials. This includes governance diagnostic missions to a dozen countries, comprising detailed analysis of governance weaknesses based on legal frameworks and proposing prioritized solutions.

- Moreover, so far, ten advanced economies—Austria, Canada, the Czech Republic, France, Germany, Italy, Japan,

Switzerland, the United Kingdom, and the United States—have participated in the voluntary assessment of their national frameworks to limit opportunities for transnational corruption. The purpose of the assessments, conducted by the IMF, is to determine the degree to which a country does two things: (1) criminalizes and prosecutes bribery of foreign public officials and (2) prevents foreign officials from concealing corrupt proceeds in its own financial system or domestic economy. The IMF strongly encourages member countries to volunteer for such coverage in its annual economic health checks.

Curbing corruption requires government ownership of reforms, international cooperation, and a joint effort with civil society and the private sector. It also involves political will and the assiduous implementation of reforms over months and years.

This crisis will sharpen our focus on governance in the years ahead because of the pandemic's devastating effects and costs for people and economies. Countries can't afford to lose precious resources at the best of times, and even less so during and after the pandemic. If ever there was a time for anti-corruption reforms, it is now.

REFLECTIONS ON MARITIME & PORTS COOPERATION PROSPECTS BETWEEN EGYPT & GREECE IN FACE OF COVID-19 IMPLICATIONS

Economic Research Department



Maritime transportation has always been the dominant support of global trade. Around 80% of global trade is transported by commercial shipping and intra-Mediterranean maritime trade flows account for nearly 25% of global traffic volume, while connecting the Middle East, Africa, Asia and Europe altogether, thus making the Mediterranean Sea one of the most dynamic shipping region in the world.

The on-going global outbreak of the Coronavirus has had major direct and indirect impacts on the global shipping industry in view of slump in demand. According to the Transport Intelligence statistics, the global freight market is expected to recede by 7.5% in 2020, on top of 1.7% contraction in 2019.

As the world battles the pandemic, the global maritime transport industry is playing a critical role in response, by facilitating the flow of vital commodities and products, such as food and medical supply essentially. Despite the current difficult times, a vast majority of ports like Port Said, Damietta and Alexandria in Egypt as well as Piraeus in Greece have succeeded to stay open to cargo operations. Nevertheless, Global container shipping volume is expected to drop by no less than 10% in 2020.

EGYPT

Suez Canal Ports

At the southeastern end of the Mediterranean

Sea lies the 120-mile long Suez Canal. In 2018, the Suez Canal, which connects the Red Sea to the Mediterranean Sea, handled over 18,500 vessels accounting for over 963 million tons.

In between these iconic chokepoints lies a vast network of ports and trade routes linking more economies than any other sea region. For instance, Egyptian ports like Damietta, Port Said and Alexandria are transshipment hubs not only for freight moving throughout the greater Mediterranean region but act as a connector to ports as distant as the Americas or the Far East.

Egypt's Economy

As in other countries, Egypt's economy is being impacted both through virus containment measures as well as through the sudden stop in tourism, fall in exports, drop in remittances, and lower revenue from the Suez Canal.

Despite COVID-19, traffic into and out of Egypt's leading ports including Port Said, Alexandria, and Damietta remained basically stable, thanks to a good agriculture export season, especially that global trade has seen a decline in non-essential goods while essentials, mainly food & medicine, are continuing to be moved. Nevertheless, inbound container traffic fell 20% y-o-y in April 2020. Container traffic since the start of the crisis in mid-January had fallen 10-20% below where they were at in December 2019. In turn, this has translated into losses for shipping companies, with a drop in revenue from Egypt's ports ranging from 50-70% y-o-y in April alone (FIATA). Industry losses are in line with global

figures, and it is expected that starting mid-July shipping activity will notice a significant jump.

In response to fierce competition, the Egyptian ports and the Suez Canal Authority reduced their fees for container ships. The Central Bank of Egypt's have also eased regulations on the withdrawal of funds for individuals and private companies. These restrictions now exclude the transport and logistics sector from daily cash limits, further enabling the flow of essential cargo.

Egypt soars in 2020 emerging markets logistics index, as structural reforms have addressed many entrenched issues and helped stabilize the economy, lay the ground for growth and robust private sector participation. On the index, Egypt leaps 6 places to rank 20th, improving in all categories but most notably in business conditions, where it moved up 10 spots to 17th (Agility).

Today, a new generation of startups and entrepreneurs is taking advantage of targeted incentives and the government's professed desire to help small and medium-sized businesses thrive. New knowledge-based companies and service providers are starting to flourish. One is ExpandCart, an e-commerce enablement startup that helps sellers in the Arab world build online stores and market their goods. E-commerce in the Middle East is expected to enjoy double-digit growth for the next few years.



Egypt – Greece Maritime shipping Indicators

Merchant fleet

Merchant fleet by type of ship, annual
(in percentage of total fleet)

		2009	2014	2019
Egypt	Total fleet	100.00	100.00	100.00
	Oil tankers	22.51	14.92	15.14
	Bulk carriers	44.08	60.24	57.00
	General cargo	19.58	6.90	7.11
	Container ships	4.10	4.99	8.09
	Other types of ships	9.74	12.95	12.66
Greece	Total fleet	100.00	100.00	100.00
	Oil tankers	61.47	61.73	64.68
	Bulk carriers	31.59	34.33	29.88
	General cargo	0.66	0.30	0.24
	Container ships	4.49	2.04	0.76
	Other types of ships	1.78	1.60	4.44

According to UNCTAD statistics on share of ship-type in total fleet, Bulk carriers in Egypt is the main type of ship accounting for more than half of total fleet, namely 57% in 2019, followed by oil tankers, at 15%.

In Greece, Oil tankers account for most of the total fleet, at 64% in 2019, and bulk carriers at 30%.

Liner Shipping Connectivity Index (LSCI)

This indicator aims at capturing a country's level of integration into global liner shipping networks.

Progress in Port liner shipping connectivity index, annual

MEASURE	Index (Maximum 2006=100)		
	2009	2014	2019
Egypt, Alexandria	22.21638	28.99164	32.64105
Egypt, Damietta	28.74276	19.45076	36.04231
Egypt, Port Said	36.17436	49.46098	56.86337
Greece, Piraeus	32.18554	45.84237	63.02387

Among the three major ports in Egypt, Port Said takes the lead in terms of maritime connectivity with the world with a score of 57 in 2019, which shows that it is highly engaged in maritime trade worldwide. This score

showed improvement since 2009, as it was standing at 36 back then. Similarly, Egypt's partner, Greece Piraeus port is also widely connected with a score of 63, doubling its networks since 2009.

Liner shipping bilateral connectivity index, annual

	Greece		
	2009	2014	2019
Egypt	0.42	0.40	0.58
Saudi Arabia	0.39	0.48	0.56
United Arab Emirates	0.42	0.39	0.51
Morocco	0.34	0.39	0.46
Oman	0.35	0.47	0.44
Lebanon	0.31	0.44	0.43
Qatar	0.20	0.20	0.40
Jordan	0.31	0.31	0.38
Djibouti	0.30	0.31	0.37
Bahrain	0.19	0.29	0.31
Nigeria	0.27	0.31	0.31
Algeria	0.23	0.28	0.30
Syrian Arab Republic	0.28	0.29	0.30
Libya	0.27	0.30	0.30
Iraq	0.17	0.19	0.30
Tunisia	0.29	0.28	0.27
Kuwait	0.22	0.22	0.23
Sudan	–	0.23	0.21
Comoros	0.18	0.20	0.20
Yemen	0.25	0.27	0.19

When we compare the best-connected Arab country-pair in terms of maritime liner connectivity with Greece, Egypt-Greece takes the first position in 2019 with a score of 0.58, outranking Saudi Arabia-Greece which was in the first position 5 years ago with a score of 0.48. Egypt has indeed seen its connectivity improve significantly during the last decade due to a significant increase in the number of connections making the country a sub-regional hub together with a clear improvement in port infrastructure making the docking of larger ships possible.

Common challenges & endeavors

The crisis has painfully demonstrated that many ports are still lagging behind in terms

of electronic commerce and data exchange. Acceleration of digitalisation must therefore, be a top priority in the post-COVID-19 era.

The pandemic brought about fundamental changes in the nature and structure of demand and supply towards digital channels, including maritime shipping whereby the electronic bill of lading (eB/L), e-documents and e-payments now make the difference between success and failure. It is estimated that the global shipping industry can potentially save more than 4\$ bn per year if 50% eB/L adoption is achieved.

We expect that the future supply chains would be shorter, more diversified and regional; supported by advanced automation, which would reduce labor costs, while boosting internet connectivity.



We must anticipate and monitor the consequences of this crisis and contribute to build the day after through the implementation of new and more integrated innovative solutions aimed at advancing the ecological transition, the organizational renewal of regional logistics chains -in particular through the development of Motorways of the Sea services-, the 4IR transition -including through relocation and re-regionalization of certain productive systems- and, finally, improving skills and qualifications to deal with all these changes.

Investment Potentials

Egypt

Suez Canal ports have been the target of investment. In September 2018 Eurogate signed an MoU with the Damietta Port Authority. Eurogate plans to open a new container terminal at Damietta Port. The terminal is part of a larger plan whereby Contship Italia and Eurogate, in partnership with the Damietta Port Authority (DPA), will build the biggest logistic system in Africa and in the Middle East. Representing an

investment of €750m (US\$824.5m), the first phase of this project will also include a railway line, dry port and a cargo distribution area. The new terminal is scheduled to be ready for operation by the end of 2022.

There was also a MOU signed in August 2018 between Hutchinson Ports and the Egyptian authorities to build a new container terminal in Abu Qir – Port of Alexandria. There is in place an Egypt Vision 2030 plan which entails a massive investment infrastructure – as part of that plan the Ismailia Tunnel which runs under the Suez Canal was built with six of the ten lanes dedicated to trucks. Back in February 2018 the Egyptian Finance Ministry announced plans for a \$100 million “dry port” to be located outside Cairo. And the plan almost immediately picked up three consortia to bid on the project.

Piraeus, Greece Transshipment hub

At the northern side of the Mediterranean, Piraeus port in Greece hit 4.9 million 2018 TEUs up nearly 900,000 from 2017. The key to the port’s turnaround was the investment by COSCO. In 2016 COSCO Shipping acquired a 51% stake in Piraeus Port Authority PPA.

Under the COSCO aegis the port authority fortunes have flourished. Profits for the first half of 2019 were up by about 20% compared to the same period in 2018. And under the terms of the agreement should COSCO invest at least \$330 million in the port by 2022, it will be eligible to up its stake by another 16%.

Recently, Greece’s Port Planning and Development Committee granted approval of an investment master plan submitted by PPA which would open the way for \$670 million in infrastructure upgrades at the port. The goal of the PPA is to bring the TEU capacity from the existing 7 million TEUs to 10 million TEUs – potentially making it the largest boxport in the Mediterranean.

Future cooperation

Several areas of economic cooperation

between the two sides have been agreed to carry forward their close ties:

- o Establish a joint economic zone that will greatly enhance the vital interests of both countries.
- o Develop maritime-tourism cooperation, noting that tourism in Egypt will return starting July 2020.
- o A tripartite agreement on cruise tourism between Egypt, Greece, and Cyprus was signed in 2017 as means of boosting coastal and maritime tourism cooperation between the 2 sides. Their cooperation creates a triangle of stability which offers its added value not only to the three countries involved, but also to the EU and the Euro-Mediterranean cooperation, in general.



AACC RECEIVES WORLD-RENOWNED

Researcher Prof. Josef Penninger

The world-leading researcher, geneticist and immunologist Prof. Josef Penninger paid a visit to the Austro-Arab Chamber of Commerce on Friday, 14 August 2020, where the AACC Secretary General Eng. Mouddar Khouja cordially welcomed him for cooperative talks.

The Secretary General Khouja opened the discussion of potential scopes of cooperation with Arab countries, and the idea of establishing modern and state-of-the-art research centers and scientific units in Arab countries. In this context, Prof. Penninger stressed the vital role of international research institutions supported by public funds and entities with local research units and networks in different countries.

Speaking about the developments of the COVID-19 pandemic and the ongoing research for medication and treatments, Prof. Penninger mentioned the potential release of a medicine in the last quarter of this year. In the context of recent developments of vaccines against the COVID-19 infection, the Professor noted the early release of vaccines with some scepticism.

With her mission to promote and enhance scientific cooperation between Austria and the Arab countries, the Austro-Arab Chamber of Commerce will be active to support the interaction and scientific exchange with Prof. Penninger for the benefit of science, cooperation and humanity.

A first initiative was already realised in June 2020, where specialists including Prof. Penninger and many other high-level Arab and European experts from the economic

and medical fields successfully participated in the AACC Webinar on “COVID-19-PANDEMIC Economic Experts' Presentation: Analyses, Best Practices, Lessons and Strategies”. The webinar received a very positive echo, particularly among the Arab audience, the Secretary General informed.



مجموعة
شركات نوحاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

